الباب الأول

النظرية السياسية

مقاربة إبستمولوجية [1] (Epistemological approach)

obeikandl.com

[1]– المصطلح جديد نسبياً مع أنه يدل على شيء قديم، وقد فضل العلماء العرب استعمال الكلمة الإبستمولوجيا كما تنطق بلغتها الأصلية Epistémologie، كما جرى مع مصطلحات أخرى كالديمقراطية والبيروقراطية، والكلمة Epistémologie صيغت من كلمتين يونانيتين: Epistémé ومعناها: علم، وlogos، ولها معان متعددة مثل: علم، نقد، نظرة، دراسة. وعليه يمكن القول إن الإبستمولوجيا من حيث الاشتقاق اللغوي تعني: "علم العلوم"، أو"الدراسة النقدية للعلوم"، وفي هذا السياق يحدد الفيلسوف الفرنسي أندري لالاند André Lalande مصطلح إبستمولوجيا بأنه يعني فلسفة العلوم أو الدراسة النقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية.

– يمكن الرجوع إلى كتاب: محمد وقيدي، ما هي الإبستمولوجيا، دار الحداثة للطباعة والنشر،الطبعة الأولى، 1983.

obeikandl.com

الفصل الأول

التعريف والنشأة

مقاربة موضوع النظرية السياسية يحتاج كمحاولة تفسيرية إلى تفكيك المصطلح إلى مفردتين: النظرية، والسياسة، ثم القيام ببنائه من جديد، فلا تُفهم النظرية السياسية إلا إذا عرفنا ماذا تعني كلمة نظرية أولاً، ثم ماذا تعني كلمة سياسة ثانياً.

ولكن، قبل القيام بعملية التفكيك ثم التركيب، لا بد من الإشارة إلى أن مصطلح النظرية السياسية حمّال أوجه، حاله حال المصطلحات والمفاهيم في العلوم الاجتماعية والسياسية، بمعنى أن الناس، وحتى المختصين في العلوم السياسية، يفهمون المصطلح انطلاقاً من خلفياتهم الفكرية والمذهبية، وأحياناً بما يتوافق مع مصالحهم. على الرغم من الرحلة الطويلة والشاقة التي قطعتها العلوم الاجتماعية- بما في ذلك علم السياسة- في مجال ضبط مفاهيمها ومقولاتها ومحاولتها التشبه بالعلوم الطبيعية، إلا أنها ما زالت بعيدة عن الوصول إلى درجة الدقة والضبط في العلوم الطبيعية. وهذا يعني أن ما يقصده باحث ما بالنظرية السياسية قد لا يكون هو نفسه الذي يعنيه باحث آخر، فما أعتبره أنا نظرية قد لا يعتبره آخرون كذلك، مثلاً كان الماركسيون يطلقون على مذهبهم اسم النظرية العلمية، فيما آخرين كانوا يسمونها الفلسفة الماركسية، وشتان ما بين النظرية العلمية والفلسفة، ومع ذلك فقد توافق علماء السياسة على عناصر يمكن في حالة توفرها في منظومة فكرية ما أن تُنعت هذه المنظومة بـ "نظرية سياسية".

obeikandl.com

المبحث الأول

مدخل لتعريف السياسة

مصطلح النظرية السياسية مركب من كلمتين تحيل كل كلمة إلى الأخرى، فالنظرية تُحيل إلى السياسة، والسياسة تُحيل إلى النظرية، بمعنى أن الفهم المتكامل للموضوع يتطلب أن نقارب مفاهيمياً مفردتي العنوان: الأولى السياسة؛ وهو مجال العلم الذي إليه تُنسب النظرية التي تَوَسّم علماء السياسة أنها تهديهم إلى إدراك أعمق للظاهرة السياسية، والثانية النظرية بمفهومها العلمي.

المطلب الأول: السياسة من الأسطورة إلى النظرية

النظرية السياسية بما هي نتاج عقل الإنسان العالِم، جزء من الفكر السياسي وجزء من علم السياسة، ولكنها ذلك الجزء الذي يعبر عن مرحلة النضج في التفكير السياسي، وانتقال هذا الأخير من فكر تهيمن عليه الأساطير والخرافات والتأملات الفلسفية البعيدة عن الواقع، إلى فكر ممنهج ومنظم يُستَمَد من الواقع ويحاول أن يكون قريباً منه، قادرٍ على تفسيره وفهمه وتتبع تحولاته. ومن هنا فإن فهم النظرية السياسية لن يكون ممكناً دون مقاربة مفهوم السياسة.

obeikandl.com

أولاً: في تعريف السياسة

ليس بالأمر الهين تعريف السياسة، فبقدر البساطة الظاهرة على هذا المصطلح وكثرة تداوله بين الناس العاديين وبين رجال السياسة، فإن التعريف العلمي لهذا المصطلح لا يتفق مع هذا التعويم لاستعمال كلمة سياسة، ومن ناحية أخرى، فإن تعَقُّدَ البناء الاجتماعي، وتداخل ما هو سياسي مع ما هو اقتصادي أو ديني أو إيديولوجي أو قانوني يجعل عملية التمايز بين هذه الأنساق أو المجالات أمراً صعباً، أو كما قال جوليان فروند Julien Freund:

"إن السياسة تشبه "كيس سفر يحتوي ما تنوع من الأشياء... فيه ما شئت من الصراع، والحيلة، والقوة، والتفاوض، والعنف، والإرهاب، والتخريب، والحرب، والقانون..."[1].

حيث إن الشأن السياسي، وكما هو الحال مع المجالات الاجتماعية الأخرى، أُخضِع للمنهج العلمي وأدواته الدقيقة، فقد أصبح من الممكن مقاربة الظواهر السياسية مقاربة علمية، بل إن ظهور علماء وعلوم متخصصة بدراستها، مع ما يصاحب ذلك من محاذير. قام بتوظيف علم الاشتقاق أو الإيتمولوجيا (Etymology)، لذا فإن كلمة سياسة باللغة العربية تقابل كلمة (Politics) بالإنكليزية، و(Politique) بالفرنسية، والمصطلحان مشتقان من اللفظ اللاتيني (Polis) بمعنى المدينة أو الناحية أو اجتماع المواطنين، ومشتقاتها (Politeia) بمعنى المدينة والدستور والنظام السياسي، و(Politike) بمعنى الفن السياسي، أي أن معناها كان معالجة الأمور التي تخص المدينة. هذا يوحي بأن السياسة أو الحكم بالسياسة اقترن في نشأته بـ (دولة- المدينة)، أي أنه مرتبط بتجاوز

1- جوليان فروند: ما هي السياسة، ترجمة: يحي علي أديب، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1981، ص 12.

المجتمعات الإنسانية مرحلة العلاقات القائمة على انساق القرابة، من أسرية وعشائرية إلى المجتمع المدني المنظم، على أساس المدينة والسكن والمواطنة والوظيفة، أي بشكل آخر انتقال المجتمعات من الحكم عن طريق رئيس القبيلة الذي يستند في حكمه على النفوذ الشخصي الاجتماعي أو الديني، أو على عامل السن، إلى الحكم عن طريق السلطة السياسية القائمة على الإكراه والقسر وعلاقة حاكمين بمحكومين. هذا التعريف للسياسة انطلاقاً من التحليل الإبستومولوجي للمصطلح دفع العديد من الباحثين الغربيين، وانطلاقاً من الأنوية الحضارية الغربية، إلى اعتبار الشأن السياسي أمراً مقتصراً على المجتمعات الأوروبية، ولم تعرفه المجتمعات الأخرى- مجتمعات ما قبل دولة- المدينة اليونانية. وهذا ما قال به مالينوفسكي (Malinowski) الذي نفى وجود جماعات "سياسية" لدى جماعات الفيدا وأهالي أستراليا الأصليين، فهذه المجتمعات تلعب فيها صلة القرابة العامل الرئيس في علاقاتها الاجتماعية، فعلاقات القرابة تتنافى مع العلاقات السياسية.[1] إلا أن هذه المقاربة لمصطلح السياسة اعتماداً على أصل الكلمة اليوناني تجد من يعارضها ويأخذ بمقولة أرسطو إن الإنسان حيوان سياسي بطبعه، فلا يوجد مجتمع بدون سلطة وحكومة. إن الخلاف في الواقع يكمن في اختلاف مفهوم السياسة لدى الأقدمين عنه لدى المجتمعات المنظمة في إطار دولة؛ فالسياسة بمعنى القيادة موجودة في كل المجتمعات بما فيها البدائية، إلا أنها في هذه الأخيرة لم تكن جهازاً منفصلاً عن الأجهزة الأخرى، من اقتصادية واجتماعية ودينية، بل كانت متداخلة معها، وكانت كلها تتركز في يد رجل واحد أو مجلس واحد. أما السياسة في دولة- المدينة وما بعدها من نظم سياسية

1 – وذلك في كتابه النظرية العلمية للثقافة. The Scientific Theory of Culture 1944

حديثة، فمختلفة، إنها مؤسسات وأجهزة مستقلة قائمة بذاتها، تتقاطع وتتلاقى مع مؤسسات المجتمع الأخرى ولكنها لا تذوب فيها.

هذا الرأي الذي يميّز ما بين السياسة في مجتمعات ما قبل دولة المدينة اليونانية والسياسة في المجتمعات الحديثة أو المدينية، تطرق إليه بتوسع الانتربولوجي الفرنسي بيار كلاستر في كتابه "مجتمع اللا دولة"، حيث يقول إن المجتمعات البدائية- أي تلك المنظمة على أساس غير ما هو معروف في المجتمعات الأوروبية- لم تعرف السلطة السياسية كجهاز قائم بذاته، بل كانت مندمجة مع بقية المؤسسات الأخرى، ويميز بين السلطة السياسية، وبين نفوذ الزعيم في المجتمعات الأولى، فالزعيم يحظى بالاحترام والتقدير، ويمثل الجماعة لدى الجماعات الأخرى، ويفض النزاعات الداخلية، ولكنه لا يمتلك أي سلطة قسرية، وغياب عنصر القسرية أو الإكراه هو ما ينفي صفة السياسة عن سلطة الزعيم. إن الزعيم بما أنه المعمم لنشاطات الجماعة الاقتصادية والطبقية، لا يحوز على أي سلطة تقريرية، إنه غير متأكد على الإطلاق من أن أوامره سوف تنفذ".[1]

أما في اللغة العربية، فإن كلمة سياسة وكما ورد في "لسان العرب" أتت من السَّوْس بمعنى: الرياسة، حيث يقال:ساسوهم سوساً، وإذا رأَّسوه قيل سوسوه، والسياسة أيضاً بمعنى القيام على الشيء بما يصلحه.وقيل إن أقدم استعمال لكلمة السياسة في الأدب العربي، يرجع إلى عهد الخنساء، حيث قالت في إحدى أبياتها الشعرية:

"ومعاصم للهالكين وساسة قوم محاشد"[2]

1- يراجع لمزيد من التفاصيل كتاب: بيار كلاستر، مجتمع اللادولة La societe contre l, etat تعريب وتقديم: محمد حسين دكروب، بيروت، 1981

2- يراجع، حسن صعب، علم السياسة، بيروت، دار العلم للملايين، ص:19.

لا شك أن علم الاشتقاق، وإن كان يقربنا من دلالة الكلمات ومعانيها الأولية، فإنه لا يكشف عن الأبعاد العلمية والفكرية التي تأخذها المصطلحات عندما تتحول إلى جزء من النظام الفكري والقيمي لمجتمع ما وفي ظروف مختلفة، وخصوصاً المصطلح في العلوم الاجتماعية، حيث هو ذو دلالة إيديولوجية كبيرة. ومن هنا تأتي أهمية المعنى الاصطلاحي لكلمة سياسة.

تذهب غالبية التعريفات الاصطلاحية التي أعطيت لكلمة سياسة إلى ربطها بنظام الحكم أو بعلاقة الحاكمين بالمحكومين، فالسياسة لا تكون إلا في المجتمعات الكلية التي تقاد عن طريق هيئة سياسية تصدر قوانين ملزمة للأفراد، وتمارس عليهم الضغط والإكراه، فلا يمكن تصور سياسة دون وجود سلطة سياسية، وحيث لا يمكن تصور سلطة سياسية دون ممارسة التسلط- بدرجاته المتباينة- فإن وجود السياسة يستدعي وجود السلطة.

برجوعنا إلى كلمة سياسة كما توردها القواميس المتخصصة، سنجد تعدداً خصباً في التعريفات، فقد عرفها معجم "روبير" 1962 بأنها "فن إدارة المجتمعات الإنسانية"، أما معجم كاسل (Casslle) فيقول: إن السياسة ترتبط بالحكم والإدارة في المجتمع المدني"، وبالنسبة لقاموس ليتره (Littre) الفرنسي 1870 فقد قدم ثمانية تعريفات لكلمة سياسة منها: "فن حكم الدولة"، "السياسة علم حكم الدول وإدارة العلاقات مع الدول الأخرى"، وفي قاموس العلوم الاجتماعية عُرفت السياسة بأنها: "تلك العمليات الصادرة عن السلوك الإنساني التي يتجلى فيها الصراع بين الخير العام من جهة، ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراريته".

وإذا انتقلنا من التعريف القاموسي لكلمة سياسة إلى التعريفات التي أعطاها المختصون لهذه الكلمة، سنجد التنوع نفسه، فستانلي هوفمان أعطى مائة تعريف لمفهوم السياسة، حتى يمكن أن يقال إن لكل عالم سياسة تعريفه الخاص لها، فقد عرفها جوليان فروند Julien Freund بأنها: "الفعالية الاجتماعية التي تأخذ على عاتقها- عن طريق القوة المرتكزة إجمالاً على القانون، تأمين السلامة الخارجية، والوفاق الداخلي لوحدة سياسية خاصة، وصيانة النظام وسط الصراعات الناجمة عن تنوع واختلاف الآراء والمصالح". ومع ذلك، فإن الكاتب هو ذاته غير مقتنع بدقة ووضوح تعريفه، حيث يقول في موضع آخر من كتابه، إن السياسة تشبه كيس سفر يحتوي على الأشياء المتنوعة، ففيه ما شئت من الصراع، ومن الحيلة، والقوة، والتفاوض، والعنف، والإرهاب، والتخريب، والحرب، والقانون...[1]

أما ماكس فيبر (Max Weber) فقد عرف السياسة "بأنها الفعالية التي تطالب بحق السيطرة من أجل السلطة القائمة على أرض ما، مع إمكان استخدام القوة أو العنف في حالة الحاجة، سواء من أجل النظام الداخلي أو الفرص التي تنتج عنه، أو من أجل الدفاع عن الجماعة في وجه التهديدات الخارجية". ويقترب من هذا التعريف للسياسة ما جاء به غبرييل الموند (Almond) الذي عرف السياسة أو المنتظم السياسي، الذي هو مجال اهتمام، أو حقل عمل علم السياسة بأنها: "نظام التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة، والذي يقوم بوظائف التوحيد والتكيف، ويؤديها في الداخل وتجاه المجتمعات الأخرى، ويمارس هذه الوظائف باستخدام القسر المادي أو بالتهديد باستخدامه، سواء أكان استخدامه شرعياً شرعية تامة أو بعض الشيء، فالنظام "أو المنتظم" السياسي هو

1- جوليان فروند، مرجع سابق، ص 124.

القيّم الشرعي على أمن المجتمع والصانع الشرعي لما يحدث فيه من تغيير" [1] أما عند المفكرين المسلمين، فقد تم التعامل مع الموضوع بشيء من الحذر والغموض حتى لا يحدث تضارب بين المنظور الإسلامي للحياة كدين ودنيا، والسياسة كأمر دنيوي محض يعود للناس أمر التصرف فيه. وهذا الغموض مازال سائداً إلى اليوم، حيث يعود نصيب كبير من الصراع بين التيارات الأصولية وبين الأنظمة الحاكمة ومؤيديها إلى مفهوم السياسة والحكم ومن أين يستمد الحكام سلطتهم، وما هي مرجعيتهم؟وقد استشرى هذا الاختلاف منذ اللحظة التي تحولت فيها الخلافة إلى "مُلك عضوض" على حد تعبير ابن خلدون.

وعلى امتداد التاريخ الإسلامي، كانت السياسة محل خلاف وصراع ما بين تفسيرات النصوص الدينية واستحقاقات الواقع ومتغيراته، ومن هنا لم تكن لفظة السياسة منضبطة كما هو عليه الحال اليوم. عليه، رأى المفكرون المسلمون أن السياسة هي القيام على أمور المسلمين بأحسن وجه. وإن كان الفارابي مثلاً يعمم مفهوم السياسة لتصبح معرفة قواعد التصرف الأنسب في مجالات المنزل والحياة الفردية عموماً والسلوكات الاجتماعية، فإن الفخر الرازي يربط السياسة بالرياسة، فالسياسة أو علم السياسة هو علم الرياسة.

أما ابن سينا[2]، فقد تأثر بالتقسيم الأرسطي- نسبة إلى الفيلسوف اليوناني أرسطو- الذي ميز بين المعرفة لذاتها أي المعرفة النظرية، وبين المعرفة الهادفة إلى تفضيل سلوك

1- Gabriel Almond, and James Coleman, eds. The politics of the Developing areas. New Jersey. p.p. 196

2- هو أبو علي الحسين ابن سينا، ولد سنة 370 هـ / 980 م في بخارى. كان عالماً في الفلسفة والطب والسياسة .

openkanal.com

معين، أي المعرفة العملية، ومن هنا ميز ابن سينا بين الأخلاق، وسياسة المنزل، وسياسة المدينة.

أما إخوان الصفا [1]، فقد ميزوا بين خمسة أنواع من السياسات وهي:

1- السياسة النبوية التي يضطلع بها الأنبياء والرسل، إذ يضعون النواميس والسنن الذكية، ويداووون النفوس المريضة من الديانات الفاسدة.

2- السياسة الملوكية التي يقوم بها خلفاء الأنبياء الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر.

3- السياسة العامة، وهي الرياسة على الجماعات.

4- السياسة الخاصة وهي معرفة الإنسان بكيفية تدبير أمر المنزل.

5- السياسة الذاتية وهي معرفة الإنسان لنفسه وأخلاقه ومراجعة أقواله وأفعاله.

بالنسبة لابن خلدون [2]، فقد اعتبر أن السياسة ضرورة بشرية، فنظر لما في طبائع البشر من الاستعصاء فلابد من وجود وازع يزع بعضهم عن بعض[3]، ولكنه ميز بين المُلك

1- هي (إخوان الصفا وخلان الوفاء وأهل العدل وأبناء الحمد)، وقد اختلف الباحثون في أصل التسمية، فبعضهم قال إنها مستمدة من الصفاء في المودة، أو من الصوفية التي تدعو إلى صفاء القلب... الخ. أيضاً اختلف المؤرخون في تاريخ نشوئها، ولكن الرأي الغالب هو في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي).

2- هو عبد الرحمن بن محمد، ابن خلدون، ولد في تونس عام 732 هـ / 1332 م، وتوفي في القاهرة 808 هـ / 1406م، وأهم كتبه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر"، ويختصر بالمقدمة.

3- عبدا لرحمن بن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص 139.

والرئاسة، فالمُلك هو السياسة بمفهومها الحديث، والمُلك لا يكون إلا بالغلبة والقهر، أما الرئاسة فصاحبها متبوع، ولكن ليس له على متبعيه قهر أو سلطة نافذة، ويقول في ذلك: "إن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون في كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض، فلابد أن يكون متغلباً عليهم، وإلا لا تتم قدرته، وهذا التغلب هو الملك، وهو أمر زائد على الرئاسة، لأن الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع، وليس عليهم قهر في أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر"[1]، ثم يحلل ابن خلدون السياسة التي هي نتيجة طبيعية للاجتماع البشري ويقسمها إلى ثلاثة أنواع:

1 – السياسة الطبيعية التي يقصد بها حمل الكافة على مقتضى الغرض والشهوة.

2 – السياسة العقلية، وتعني حمل الكافة على مقتضى النظر العقلي في جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار، وبالتالي يحصل نفعها في الدنيا فقط، وهي على وجهين: أحدهما يراعى فيه المصالح العامة ومصلحة الحاكم في استقامة ملكه بصفة خاصة، ثانيهما يراعى فيه مصلحة السلطان، وكيف يستقيم له الملك مع القهر والاستطالة، وتكون المصالح العامة في هذه تابعة لمصلحة الحاكم. هذه السياسة العقلية هي سياسة سائر الحكام سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، وإن كان المسلمون يجرون منها على ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بحسب جهودهم.

3 – السياسة الشرعية، وتعني حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية والراجعة إليها، هذه السياسة يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، لعلم الشارع بالمصالح الدنيوية والأخروية.

---

1 – المصدر نفسه، ص:303.

ومن الإسهامات السياسية المتميزة لعلماء المسلمين، ما جاء به ابن قيم الجوزية[1]، فقد تبنى ابن الجوزية تعريف ابن عقيل للسياسة بأنها "ما كان فعلاً يكون معه الناس أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد "، كما تبنى قول الشافعي "لا سياسة إلا ما وافق الشرع". إلا أن ابن الجوزية فسر هذا القول بانه يعني، لا سياسة إلا ما وافق الشرع ولم يعارضه، وليس أن لا سياسة إلا ما نطق به الشرع، فهذا الفهم الأخير غلط وتغليط للصحابة [2]. وهذا التمييز بين ما نطق به الشرع وما وافق الشرع يفتح باب الاجتهاد وإعمال العقل أمام العلماء ليشرعوا بما يتوافق مع الظروف المتغيرة.

ثانياً: هل علم السياسة علم الدولة أم علم السلطة؟

في بداية ظهور علم السياسة كعلم مستقل قائم بذاته في منتصف القرن التاسع عشر، كان يُنظر إليه كعلم الدولة، وهذا ما يتضح من خلال التعريف الذي أعطاه معجم ليتره للسياسة عام 1870 "السياسة علم حكم الدولة"، وهو تعريف كان متأثراً أو سائراً على هدى الدراسات والمفاهيم السابقة منذ دولة اليونان القديمة التي نحتت كلمة (Polis) بمعنى دولة المدينة.

فعلم السياسة كعلم الدولة يهتم فقط بالدولة كمؤسسة قائمة محكومة بالقانون ومسيرة بسلطة سياسية، أي إنه يهتم أساساً بالدولة والحكومة والقانون، وأنصار هذا الرأي لا يرون الظاهرة السياسية إلا حيث تكون دولة ذات وجود قانوني- وقد سبق أن أوضحنا ذلك-.

1- هو أبو عبد الله شمس الدين الدمشقي الحنبلي، ولد في دمشق عام 691 هـ، وتوفي سنة 751 هـ.

2- موسوعة العلوم السياسية، مرجع سابق، ص:186.

obeikandi.com

وقد تعززت هذه النظرة مع أنصار وكُتاب نظرية السيادة وهي النظرية التي تجعل الدولة التجسيد الكامل لسيادة الأمة، أي لمجموعة فعالياتها السياسية الداخلية والخارجية، ودراستها هي دراسة هذه الفعاليات، كما تبنى هذه النظرة لعلم السياسة كعلم الدولة بعض المفكرين المعاصرين من أمثال روجيه سولتو (Roger Soltau) وجان دابن (Jean Dabin) ومارسيل بريلو (Marcel Perelló)، ويعجب هؤلاء من التفكير بأي موضوع رئيس لعلم السياسة غير الدولة، ويتساءل دابن عما يمكن أن يكون علم السياسة إن لم يكن علم الدولة؟ [1]

إلا أنه مع تطور علم السياسة، بدأ هجر هذا المفهوم لعلم السياسة كعلم الدولة إلى النظر إليه كعلم القوة، أو السلطة. فمع أن الدولة مؤسسة اجتماعية أو "مؤسسة المؤسسات" كما توصف، إلا أنها ليست خارج المجتمع، بل إفراز له وتعبير عن مكوناته وعلاقات القوة التي تحكم وحداته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن حصر علم السياسة كعلم للدولة يثير تساؤلات حول: ماذا نعني بالدولة؟ وما هي صورها؟ وما هو موقف علم السياسة من المجتمع المدني بتنظيماته وأنشطته وعلاقاته؟ وإذا كان علم السياسة هو علم الدولة فقط، فما هو الشأن بالنسبة لمجتمعات وُجِدَت قبل وجود الدولة ومجتمعات موجودة اليوم وغير ممأسسة على شاكلة الدولة الغربية المعاصرة؟ وضمن أي علم ندرس التنظيمات والجماعات كالنقابات والأحزاب وجماعات الضغط والحركات الاجتماعية والدينية؟

1- راجع حسن صعب: علم السياسة، ص: 134.

نشير إلى كلمات القوة، والسلطة، والقدرة، لها دلالات مختلفة، ولكننا سنشير هنا إلى القوة والسلطة بالدلالة نفسها.

وهكذا، فإن التوجه الحديث يتعامل مع علم السياسة كعلم القوة والسلطة، وهو توجه يتجاوز النظرة القانونية والمؤسساتية التي كانت تحكم علم السياسة إلى نظرة جديدة تبحث في كل أشكال علاقات القوة التي تحكم المجتمع، سواء كعلاقة قوة بين أفراده بعضهم ببعض، أو كعلاقة قوة بين وحدات المجتمع والدولة كجهاز سياسي، والتعامل مع علم السياسة كعلم القوة، أي كعلم يهتم بالسلطة وبكيفية الاستيلاء والمحافظة عليها وممارستها ومقاومته. هذا التعريف لعلم السياسة هو الذي يميزه عن العلوم الأخرى، ومن هذا المنطلق يرى مارسيل بريلو (Marcel Prelot) أن فكرة السلطة هي الموضوع الخاص بعلم السياسة: "ولجميع فروع هذا العلم موضوع مشترك هو دراسة السلطة في المجتمع من مختلف وجوهها... فموضوع هذا العلم ليس الدولة فقط، وإنما أيضاً الجمعيات المحلية والنقابات والمؤسسات والكنائس، "فكل تجمع يعود لعلم السياسة فور حيازته سلطة".[1]

ولكن يبقى برلو متحفظاً في تعريف السياسة كعلم السلطة، فهو يرى أن هذا التعريف لا يساعد على التوصل إلى المفهوم الحقيقي لعلم السياسة، لأن هناك خلطاً بين السلطة والقدرة أو القوة، فالسلطة في رأيه دائماً سياسية أي مرتبطة بالدولة، أما القدرة أو القوة فهي مجرد داعم للسلطة، كما أنه يصعب عزل السلطة عن المجتمع أو الدولة عن المجتمع، ويرى أيضاً: "إن تحويل علم السياسة إلى دراسة السلطة يعني في آن واحد توسيعه وتقليصه، توسيعه بجعله يدرس أشكالاً للسلطة تختلف كثيراً عن السلطة السياسية، وتقليصه طالما أنه لا يقتصر على الدراسة وحدها لظواهر السلطة".[2] ومن هنا ينتقد

1- مارسيل بريلو: مدخل إلى علم السياسة، ط: 2، 1980، ص: 84 .

2- المصدر نفسه، ص: 88.

استعمال كلمة (Politique) كدال على علم السلطة، لأن هذه الكلمة مشتقة من كلمة (Polis) التي تعني المدينة أو الدولة، والأصح أن يسمى هذا العلم كراتولوجيا (Cratologie) لأن كراتوس (Cratos) تتفق مع السلطة، وليس كلمة (Polis).

أما موريس دوفرجيه (Maurice Duvreger) فيقول إن تعريف علم السياسة "علم السلطة" يتفوق على تعريفه بأنه "علم الدولة"، لأنه يسمح من التحقق من صحة فرضيته الأساسية، لأن دراسة السلطة في جميع الجماعات دراسة مقارنة يسمح بكشف الفروق بين السلطة في الدولة والسلطة في الجماعات الأخرى إذا كان في الجماعات الأخرى سلطة .[1]

ونشير هنا إلى أن الفضل في التحول من "علم الدولة" إلى "علم السلطة" يعود للأمريكيين، حيث انتقل من أمريكا إلى أوروبا، ولقي ترحيباً من علماء السياسة فيها، فخصوصية المجتمع الأمريكي دفعت علماء السياسة فيها إلى التحول من دراسة الدولة والسيادة والقانون إلى مجال أوسع يشمل دراسة العلاقات الفيدرالية، وفصل السلطات، والحكم المحلي، والهجرة، والتصنيع، والتحضر، وجماعات الضغط، حتى يمكن القول إن ما يوجه خطوات السياسة الداخلية الأمريكية ويؤثر على السياسة الخارجية ليست الحكومة المركزية، بل هذه القوى الاجتماعية وتوازنها. وللأمريكيين يعود الفضل أيضاً إلى استقلال علم السياسة وفصله عن القانون الدستوري، فقبل 1880 لم تكن السياسة تدرس في أقسام أكاديمية خاصة بها، بل كفرع من التاريخ والفلسفة والقانون والأخلاق والاقتصاد، وفي يونيو من العام نفسه أنشأت جامعة كولومبيا أول مدرسة لعلم السياسة.

1 – موريس دفرجيه: مدخل إلى علم السياسة، ص: 7.

openkanal.com

وفي فرنسا يعود الفضل إلى جورج بوردو (Burdeau) في إكمال الثورة التي أدت إلى استقلال علم السياسة عن القانون الدستوري حيث انتقل هذا الأخير كما يقول مارسيل بريلو من وضع العلم الأساسي إلى دور العلم المرجع.

إن وصول علم السياسة إلى المكانة المتميزة بين العلوم، جاء نتيجة مسيرة طويلة من الدراسة والبحث على يد عديد من علماء السياسة المرموقين، حيث يشير البعض إلى ميكيافلي كأب لعلم السياسة الحديث نظراً لإسهاماته المهمة في التنظير للدولة، وفي فصله بين السياسة من جهة والأخلاق من جهة أخرى، وفي القرن السادس عشر انتقل الاهتمام من إيطاليا إلى فرنسا وذلك على يد بودان (Jean Bodin)، الذي وضع كتابه (عن الجمهورية) (De La republique) العام 1576، متضمناً نظرية في السيادة تبرر الحكم الملكي المطلق.

وفي القرنين السابع والثامن عشر، ظهر فلاسفة العقد الاجتماعي الذين أغنوا النظرية السياسية متأثرين بالمنهج العلمي الذي بدأ يفرض نفسه ويحقق مكتسبات في مجال العلوم الطبيعية: توماس هوبز (Thomas Hobbs) وجون لوك (John Loke) ودافيد هيوم (David Hume 1711 – 1776) وجرمي بنتام Jermy) Bentham 1748 – 1832)، وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill 1806 – 1873)، وتوالت الإسهامات في حقل علم السياسة على يد مونتسكيو(Montesquieu 1755 –1689) ثم كانت (Immanuel Kant 1724 –1804) ودي توكفيل (Alexis de Tocqueville)، وكارل ماركس (Karl Marx 1883 –1818)، وماكس فيبر(Maximilian Carl Emil Weber 1920 –1864) وباريتو (Pareto 1923 –1848) الخ.

نخلص مما سبق إلى ما يأتي:

1 – إن الحديث عن السياسة وعلم السياسة في جوهره حديث عن النظرية السياسية، فعلم السياسة ما هو إلا مجمل الإسهامات الفكرية لعلماء السياسة، وما كان للسياسة أن تصبح علماً لولا النظريات السياسية، إلا أن ذلك لا يعني أن الواقع يسير دائماً حسب مقولات النظريات السياسية، فقد تأتي النظريات السياسية لاحقاً لتفسير الواقع السياسي.

2 – إن الدولة والسلطة هما قلب وأساس السياسة وعلم السياسة، وبالتالي فإن غالبية النظريات السياسية تمحورت حولهما، مع الأخذ بعين الاعتبار تداخل السياسة مع الاقتصاد مع الدين... الخ.

3 – لكل مجتمع – أو مجموعة مجتمعات متشابه – نظرياته السياسية الخاصة به، والتي غالباً ما تكون منسجمة ونابعة من ثقافته الوطنية ومستوى تطوره الحضاري. بعض المجتمعات ترى أن الدكتاتورية، أو الحكم العسكري، هي الأقدر على ضبط المجتمع وتأمينه من الأخطار الداخلية والخارجية، بينما ترى مجتمعات أخرى أن الديمقراطية هي الحل الأنسب للتعامل مع خصوصيات المجتمع ومتطلباته، ومجتمعات ثالثة ترى أن الاشتراكية هي الأنسب لها. ومن هنا تسود في المجتمعات الأولى نظريات الدكتاتورية والاستبداد، وفي الصنف الثاني من المجتمعات تسود نظريات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي الصنف الثالث من المجتمعات تسود النظرية الاشتراكية ومشتقاتها.

ونشير أيضاً إلى أنه حتى منتصف هذا القرن، كان هناك عدم دقة في استعمال مصطلح علم السياسة وتداخله مع العلوم السياسية الأخرى، حيث كان علم السياسة أحد العلوم السياسية، التي كانت تنقسم إلى العلوم التالية: المذهب السياسي، والتاريخ السياسي، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم القانون، وعلم السياسة، إلا أن منظمة اليونسكو UNESCO سعت إلى إعطاء علم السياسة مكانته التي يستحقها، وكلفت مجموعة من

علماء السياسة وضع مؤلف حول علم السياسة وتحديد موضوعاته ووضع حد للتداخل بينه وبين العلوم الاجتماعية الأخرى، وبالفعل تم وضع مؤلف مشترك تحت عنوان "علم السياسة المعاصر" عام 1950، كما تم اعتماد عبارة "علم السياسة" بدل "العلوم السياسية"، وأوصت اللجنة بتدريس هذا العلم في الجامعات، وكانت النظرية السياسية على رأس هذه الموضوعات. أما موضوعات هذا العلم، فقد حددتها اللجنة على الشكل التالي:

1- النظرية السياسية:

أ- النظرية السياسية.

ب- تاريخ الأفكار السياسية.

2- المؤسسات السياسية:

أ- الدستور.

ب- الحكومة المركزية.

ج- الحكومة الإقليمية والمحلية.

د- الإدارة العامة.

ه- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية.

و- المؤسسات السياسية المقارنة.

3- الأحزاب والفئات والرأي العام:

أ- الأحزاب السياسية.

ب- مشاركة المواطن في الحكومة والإدارة.

ج- الرأي العام.

obeikandl.com

4-العلاقات الدولية:

أ- السياسة الدولية.

ب- التنظيمات والإدارات الدولية.

ج- القانون الدولي.

إلا أننا نلاحظ أن هذا التقسيم لم يُحترم، حيث إن علم السياسة يُدرس في بعض الجامعات كمادة مستقلة جنباً إلى جنب مع مواد هي حسب تقسيم الأونسكو فروع من علم السياسة. أيضاً نلاحظ أن تاريخ الفكر السياسي يعد جزءاً من النظرية السياسية، وكلاهما يأتي على رأس اهتمامات علم السياسة.

المطلب الثاني: النظرية (Theory) كمعرفة ممنهجة

تعد عملية التنظير عماد العلم الحديث والوحدة الأساس في نسق التفكير العلمي، فلا يوجد علم دون نظريات علمية، فالمعرفة التجريبية أو الميدانية تستلهم النظريات العلمية، كما أن نتائجها قابلة للتحول بدورها إلى نظريات علمية.

أولاً: في تعريف النظرية

تعددت التعريفات المعطاة لمفهوم النظرية، فهناك فرق بين الاستخدام الشائع لمفهوم النظرية الذي يعني كل ما هو نظري وتأملي، وقائم على التصورات (Insights)، وبين المعنى العلمي الحديث للنظرية الذي يربط ما بين الجانب النظري وبين الواقع التجريبي والمعيش. فالنظرية المنفصلة عن الواقع لا تعدو كونها فلسفة، أي مجموعة مقولات غير نابعة أو متفاعلة مع الواقع، أما النظرية العلمية فتكون في علاقة جدلية مع الواقع تتطور به ويتطور بها، ويكون الواقع المحك العملي لتأكيد مصداقيتها وعلميتها.

obeikandi.com

فلا غرو إذاً، أن يثير تعريف النظرية كثيراً من اللبس حيث تتداخل التعريفات العلمية للنظرية مع المفاهيم السائدة لدى العامة من الناس، وقد أثار ميلفن (M. Melvin) هذا الإشكال حيث كتب يقول: "يُستخدم مصطلح النظرية أولاً استخداماً عاماً للإشارة إلى الجوانب المتعلقة بالخبرة الواقعية، ويُستخدم ثانياً لكي يعني كل مبدأ تعميمي تفسيري، وعادة ما يتكون هذا النوع من النظريات من قضية تقرر علاقة وظيفية بين المتغيرات، وحين تكون المفاهيم قريبة من الواقع يُطلق على المبدأ التعميمي مصطلح القانون، أما حينما تكون أكثر تجريداً فغالباً ما يُستخدم مصطلح النظرية. وتعني النظرية، ثالثاً: مجموعة من القوانين المتسقة منطقياً، وقد أصبح ذلك هو الاستخدام المفضل لأنه يلائم العلوم التي قطعت شوطاً كبيراً في تطورها، كما أنه يرتبط بمفهوم النسق الذي يتضمن ترتيباً معيناً لقضايا النظرية، ويستخدم المصطلح رابعاً وأخيراً استخداماً ضيقاً للإشارة إلى العبارات التلخيصية، والتي تتخذ صورة مجموعة من القوانين تم التوصل إليها بالبحث التجريبي[1].

انطلاقاً مما سبق فقد أعطيت للنظرية عدة تعريفات، منها: "بناء تصوري يبنيه الفكر ليربط بين مبادئ ونتائج معينة"، "إطار فكري يفسر مجموعة من الحقائق العلمية ويضعها في نسق علمي مترابط" ، "تفسر ظاهرة معينة من خلال نسق استنباطي"، "مجموعة من القضايا التي ترتبط معاً بطريقة علمية منظمة والتي تعمل على تحديد العلاقات السببية بين

1- أنظر: محمد علي محمد- علم الاجتماع والمنهج العلمي، طبعة 1، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1979 - ص 61. نلاحظ هنا تضارب في القول فيما يتعلق بالعلاقة بين النظرية والقانون فبينما يرى ميلفن أن النظرية أكثر تجريداً من القانون، فعبد الباسط محمد حسن في كتابه أصول الفكر الاجتماعي يعتبر أن القوانين أكثر تجريداً وعمومية من النظريات، ونعتقد أن هذا التضارب يعود إلى الاختلاف في مستويات النظر إلى النظرية، أحياناً تبتعد عن الواقع وأحياناً تقترب منه.

المتغيرات"، وعُرفت بأنها: "عبارة عن مجموعة مرتبطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا والتي تُكَون رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها". أما أرنولد روس (Arnold Ross) في كتابه "النظرية والمنهج في العلوم الاجتماعية" فقد عرف النظرية بأنها: "بناء متكامل، يضم مجموعة تعريفات وافتراضات وقضايا عامة تتعلق بظاهرة معينة، بحيث يمكن أن يستنبط منها منطقياً مجموعة من الفروض القابلة للاختبار" [1]..

فالنظرية إذاً هي ذلك الإطار التصوري القادر على تفسير عالم الخبرة الواقعية، أي الظواهر والعلاقات بهدف البحث عن العلل والأسباب والتنبؤ أيضاً، أو كما يقول تيماشيف (Timasheff) بأن النظرية بصورة عامة هي مجموعة من القضايا[2] التي تتوافر فيها الشروط الآتية:

أولاً: ينبغي أن تكون المفهومات التي تعبر عن القضايا محددة بدقة.

ثانياً: يجب أن تشتق القضايا الواحدة من الأخرى.

ثالثاً: أن توضع في شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطياً.

1- Ross, A. Theory and method in the social sciences. Minnesote. The university press 1954 p. 95.

2- القضايا Propositions هي عملية التحليل العقلي أو الفكري أو بتعبير أدق عملية البرهنة، كما يمكن تحليل القضية نفسها إلى الوحدات التي تتألف منها وهذه الوحدات يسميها المنطقيون (الحدود) والقضية أيضاً حسب المناطقة القول المفيد الذي يحتمل الصدق أو الكذب. أو هي مجموعة من الألفاظ يصاغ فيها حكم وهذا الأخير هو المعنى الذي تفيده القضية وهو الذي يحتمل الصدق أو الكذب.

رابعاً: أن تكون هذه القضية خصيبة ومثمرة تستكشف الطريق لملاحظات أبعد مدى وتعميمات تنمي مجال المعرفة[1].

فالنظريات العلمية تساعد على فهم الواقع، ومع ذلك فقد انتقد عالم الاجتماع روبرت ميرتون (Mcrton) الخلط الحاصل بين تفسير الظواهر الاجتماعية من ناحية والنظرية السوسيولوجية من ناحية أخرى، حيث يرى أن النظرية يجب أن تسبق التفسير وتوجهه[2]. ومن جهة أخرى فإن النظريات العلمية أيضاً لم تعد تلك المقولات أو القضايا المتصفة بالصحة المطلقة أو باليقين الأكيد، بل هي مقولات نسبية التأكيد، ومحددة الشمولية والتعميم، فالنظريات لا توضع من أجل الوصول إلى اليقين، بل إنها تسعى للوصول إلى معرفة نسبية مؤقتة، ومن هنا تُعامل النظرية أحياناً على أنها فرض من الدرجة الثانية، فهي أقل تأكيداً من القوانين.

إن تطور العلم لم يؤد إلى زيادة يقينية المعرفة العلمية، بل على العكس أدى إلى إثارة الشكوك حول ما كان يُزعم حول يقينية المعرفة العلمية، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على النظرية العلمية، فمفهوم النظرية الذي كان شائعاً باعتبارها نسقاً من المقولات الأكيدة، مهدد بأن يفقد معناه، وفي هذا السياق عَبّر كثير من العلماء عن تشككهم بيقينية النظريات العلمية. فأُوجست كونت يقول: "إن المعاني المطلقة تبدو لي مستحيلة جداً إلى درجة أنه على الرغم من دلائل الصدق التي أراها في نظرية الجاذبية، فإني لا أكاد أجرؤ على

1- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمود عودة، وآخرون، القاهرة، 1978، ص 37.

2- هانز موسى، الفكر الاجتماعي، نظرة تاريخية عالمية، ترجمة السيد الحسيني وجهينة سلطان، القاهرة 1980، ص:23.

ضمان استمرارها". وفي الإطار نفسه يقول سوليفان (Sullivan) في كتابه "حدود العلم"[1] إن النظرية العلمية الحق ليست إلا فرضاً عاماً ناجحاً، وإنه لاحتمال كبير أن كل النظريات العلمية خاطئة.

أما كارل بوبر (Karl Poper) فقد ربط بين افتراضية العلم ونسبية النظرية، مميزاً بين النظرية والعلم من جانب، وبين الدين والعقدية Cult Dogma من جانب آخر، فهذا الأخير هو الذي يملك صفة الإطلاق واليقينية، ولا يقبل النقاش أو إعادة النظر. أما كلود برنارد فقد وصف مفهوم النظرية بالقول بأنها مجرد درجات نستريح عندها حتى نتقدم في البحث، فهي تعبر وتعكس الوضع الراهن لمعرفتنا، ولذا يجب ألا نؤمن بها إيماناً بعقائد الدين، وأن نعدلها تبعاً لتقدم العلم[2].

النظرية العلمية إذاً نظرية نسبية (Relative Theory) قابلة للتعديل والتغيير بتطور الاكتشافات العلمية وبتطور الحياة الاجتماعية والمعرفة الإنسانية، وما دام العقل الإنساني في حالة تطور فلا يعقل أن يبقى مقيداً بنظريات تجاوزها الزمن وتجاوزتها المعرفة المحصلة حديثاً، فأي تقدم علمي في ميدان من الميادين ينتج عنه ضرورة إعادة النظر في النظريات المطروحة سابقاً في الميدان نفسه، كما أن فشل النظرية من خلال احتكاكها بالواقع في إثبات الحقيقة، أو إذا ظهرت حقائق أخرى متناقضة معها، يتطلب أن تخلي مكانها لنظرية أخرى أكثر قدرة على إثبات الحقيقة، والتعامل مع الواقع، ويعد تصارع النظريات في شتى

1- Sullivan, the limitations of science Mentor books, New York 1949. P. 158.

2- لمزيد من التفاصيل انظر، عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مرجع سابق، من صفحة 45 إلى 56.

obeikandl.com

الميادين مظهراً من مظاهر التطور المعرفي وشرطاً لتطور المعارف الإنسانية، ذلك أن مبدأ البقاء للأصلح يبقى هو الحكم في هذا المجال.

إن وضع النظرية على المحك العملي وقدرتها على التحدي والاستجابة لمتطلبات الواقع شرط أساس من شروط النظرية العلمية، فالنظرية لا تأخذ هذه الصفة لمجرد الانسجام والاتساق المنطقي بين حججها وبياناتها، وإنما تتعدى ذلك إلى التحقق العلمي الناتج عن اختبار أدلتها، وافتراضاتها اختباراً يعتمد على التجربة والقياس وغيرها من وسائل البحث العلمي، وهذا ما أكد عليه كارل بوبر Karl Popper في أكثر من موضع في كتاباته، حيث يرى أن النظرية العلمية هي النظرية القابلة للاختبار: "أي أن باستطاعتنا أن نحاول تكذيبها، وإذا كانت هذه المحاولات بارعة بما يكفي فإنها تستطيع في النهاية أن تبرهن، لا على أن النظرية صحيحة- وهو مستحيل- بل إنها تتضمن حقاً عنصراً من الحقيقة" [1].

ثانياً: النظرية في العلوم الاجتماعية

ظهرت النظرية الاجتماعية- نسبة إلى العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة- متأخرة عن النظرية في العلوم الطبيعية، ويمكن اعتبار القرن السادس عشر بداية ظهور الإرهاصات الأولى للنظرية الاجتماعية على يد مجموعة من المفكرين الذين حاولوا دراسة المجتمع بطريقة منهجية عقلانية، مستلهمين طرائق البحث العلمي في ذلك. وكان المجال الذي ظهرت فيه النظرية لأول مرة هي الدراسات الفلسفية والسياسية المتعلقة بنظرية الدولة من حيث أصل نشوئها، والأشكال التي تتخذها عبر مراحل تطورها.

1- محمد سبيلا، حوارات في الفكر المعاصر، الرباط: 1991، ص 72.

هذا التحديد الزمني لظهور النظرية لا يخلو من تحيز للفكر الغربي الذي يؤرخ للمعرفة الإنسانية العلمية، بدءاً من عصر النهضة، ذلك أن للأولين فضلاً في وضع معرفة علمية بما فيها سياسية ترقى إلى درجة العلم، مثل أفلاطون وأرسطو وابن خلدون، إلا أن ما يُؤخذ على معرفة الأولين، أنها لم تتفاعل مع الواقع وتدخل معه في علاقة جدلية، فقد عبّرت عن الواقع وهذا جزء من النظرية العلمية، ولكنها لم تؤثر عليه، كما أنها لم تؤسس قاعدة لمراكمة معرفة متواصلة، بل كانت تشبه الجزر المنعزلة وسط بحر من التفكير غير العلمي. فمثلاً نظرية ابن خلدون حول العصبية والدولة وفي مجال علم العمران، لم تؤثر في الواقع الذي كان يعيشه، بل لم يتم الاهتمام بكتاباته إلا بعد زمن من موته.

تثير النظرية الاجتماعية كثيراً من الإشكاليات سواء من حيث تعريفها، أو من حيث مدى تلاؤمها مع الواقع، ذلك أنه توجد فجوة كبيرة ما بين الواقع الملموس والمعرفة العقلية في العلوم الاجتماعية، وإن كانت النظرية الاجتماعية تتفق مع غيرها من النظريات العلمية من حيث بنائها ووظائفها في العلم، إلا أنها تختلف من حيث المضمون لاختلاف الحياة الاجتماعية عن المجال الطبيعي.

وقد أشاد العديد من الكتاب إلى هذا الغموض الذي تثيره النظرية الاجتماعية، فنجد ميرتون Merton في كتابه النظرية الاجتماعية والبنية الاجتماعية يقول: "إن عالم الاجتماع يميل إلى استعمال كلمة النظرية كمرادف لكلمات:

1 – المنهجية.

2 – الأفكار.

3 – تحليل المفاهيم.

4 – التفسيرات اللاحقة.

5- التعميمات التجريبية.

6- النظرية "بالمعنى الضيق للكلمة".

7- الاشتقاق "استنتاج الترابط الناجم عن اقتراحات قائمة مسبقاً". والتقنين، "البحث بوساطة الاستنتاج عن مقترحات عامة تسمح باستخلاص افتراضات خاصة قائمة مسبقاً".

ويشير المعجم النقدي لعلم الاجتماع إلى أن النظرية الاجتماعية، وإن كانت غير منحصرة بالمعنى الضيق للنظرية المشار إليه سابقاً، فإنها ليست بالضرورة بهذا الحد من الغموض الذي أشار إليه ميرتون. ويرى واضع المعجم النقدي لعلم الاجتماع أن معنى النظرية يأخذ شكلين: الأول هو المعنى الضيق لكلمة النظرية [1]، والثاني هو المثال، وهو "مجموعة من المقترحات أو الأحكام الما بعد النظرية، المتعلقة باللغة الواجب استعمالها لمعالجة الحقيقة الاجتماعية أقل مما تتعلق بالحقيقة الاجتماعية [2].

1- في كتابه الحركية الاجتماعية يقدم سوركين Sorokin نظرية اجتماعية بمفهومها الضيق، أي أنه ينطلق من قضايا عامة يستنبط منها قضايا أخرى قابلة للتحقيق من صحتها:

أ- كل مجتمع يكون متفرعاً، والتفرع ناتج عن تقسم العمل.

ب- يتأمن استمرار التفريع من جيل إلى آخر بوساطة عدد معين من آليات الانتقاء.

ج- في المجتمع الصناعي عاملان أساسان للانتقاء هما العائلة والمدرسة.

د- إذا قام هذان العاملان بوظائفهما بطريقة غير ملائمة ينمي الشباب نتيجة ذلك تطلعات اجتماعية يجد المجتمع نفسه عاجزاً عن تلبيتها.

ه- في هذه الحالة نشهد ظهور أيدلوجيات ثورية.

2- بودون ديوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، بيروت: 1986.

وقد ساد لدى علماء الاجتماع مصطلح الأنموذج Model ، أو المناهج النظرية، أو الاتجاهات النظرية، بدلاً من مصطلح المثال المشار إليه أعلاه، وهكذا تتعدد المناهج النظرية باختلاف المجتمعات، وباختلاف الكُتاب، وباختلاف الأيديولوجيات والمصالح، حيث تلعب الأيديولوجيات دوراً خطيراً في صياغة النظرية الاجتماعية، ومن الملاحظ أن النظريات الاجتماعية الغربية ليست محايدة، بل ذات حمولة أيديولوجية كبيرة، بل إن المشكلة التي تواجه بناء نظرية اجتماعية لها قابلية أوسع على التفسير والقبول هي مشكلة أيديولوجية أكثر مما هي علمية[1].

إن المراقب للكتابات الاجتماعية والسياسية يلاحظ أن العديد منها، والذي يحمل عنوان النظرية الاجتماعية[2] لا يشير إلا قليلاً إلى النظرية بمعناها الضيق، بل يورد تحت العنوان كل عملية التنظير الاجتماعي، أي كل ما جاء به العلماء والمختصون من تحليلات وتفسيرات تنصب على الظواهر الاجتماعية، دون أن يكون مصدرها البحوث الميدانية التجريبية، وبهذا المعنى تفترق النظريات الاجتماعية عن البحوث الميدانية التجريبية، ومع ذلك فإن العلاقة وطيدة بين النظرية الاجتماعية والبحث الميداني (Field Research) وكلاهما مكمل للآخر، فلا يمكن لباحث ميداني أن ينطلق من فراغ، بل يكون غالباً مسترشداً بنظرية وبأفكار اجتماعية مسبقة تنير له الطريق، كما أن نتائج البحث الميداني مآلها

1-لويس كوهن ولورنس ماينون، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية، ترجمة كوثر حسين كوجك ووليم تادروس عيد، القاهرة، 1990، ط 1، ص: 85.

2- منها مثلاً النظريات السوسيولوجية المعاصرة، سوركين 1928، روبرت ميرتون، النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي 1951، نيقولا تماشيف: نظرية علم الاجتماع، ومن المؤلفات العربية أنظر على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، سمير نعيم أحمد، النظرية في علم الاجتماع.

أن تصاغ في نظريات، أو تعزز من مقولات نظريات سابقة "إن أي باحث في علم من العلوم لابد له من نظرية توجهه في جمعه للوقائع المتعلقة بالظاهرة التي يريد دراستها، وفي اختياره للفروض التي يريد أن يختبر صدقها، وفي اختياره للمنهج وللأدوات التي يستخدمها في دراسته" [1].

وعلى الرغم من التقدم الذي عرفته النظرية الاجتماعية، إلا أنها تبقى قاصرة عن الإحاطة بالظواهر الاجتماعية محل البحث، إنها قد تسمح بجعل الظاهرات قابلة للفهم، وتضع تحت تصرف الباحث أداة نظرية مهمة تساعده على الإحاطة بالظاهرة وامتلاك القدرة على التفسير والتنبؤ، إلا أن قابليتها على التفسير والتنبؤ تبقى أقل يقينية مما هو الحال مع النظريات في العلوم الطبيعية، وواقع الحال أن النظرية الموجودة في العلوم الاجتماعية هي مجرد تقليد نظري لمفهوم النظرية في العلوم الحق[2].

إن الطبيعة المتحولة للظاهرة الاجتماعية السياسية وتباين الظاهرة الواحدة من مجتمع إلى آخر، يجعل من الملح وضع نظريات نسبية قصيرة المدى، وهو ما أكد عليه ميرتون الذي طالب بصياغة "نظريات متوسطة المدى بدلاً من إقامة أنساق نظرية بالغة العمومية والتجريد"، كما ربط ميرتون بين الجانب التنظيري، وجانب البحث الميداني، فالنظرية في رأيه ما هي إلا ضرب من التقنين Codification بمعنى أن مهمتها الأساس تتمثل في تنظير التعميمات الأمبريقية التي يمكن التوصل إليها من خلال دراسة الصور الاجتماعية المختلفة للسلوك، ولفت الانتباه إلى المشكلات النظرية التي أهملها أو تجاهلها علماء

1- سمير نعيم أحمد: النظرية في علم الاجتماع، القاهرة: 1982، ص 47.

2- محمد وقيدي: العلوم الإنسانية والأيدولوجيا، بيروت: 1983، ص 138.

الاجتماع السابقون، لذلك يجب صياغة فروض جديدة من خلال عملية "التقنين" على أن تساعدنا هذه الفروض بعد ذلك على التحقق من النظرية عند قيامنا بدراسات مقبلة [1].

هذه الملاحظة التي أتى بها ميرتون مهمة، وخصوصاً لمجتمعات العالم الثالث ذي الخصوصية المجتمعية المتميزة عن المجتمعات الغربية، ذلك أن النظريات الاجتماعية، أو التعميمات الأمبريقية التي تعبر عنها هذه النظريات، إن كانت علمية وصحيحة، فإن هذه الصحة محصورة بالمجتمعات المدروسة، ولكن قد تفقد هذه التعميمات أو النظريات قيمتها العلمية، إن حاولنا تطبيقها قسراً على مجتمعات مغايرة كمجتمعات العالم الثالث.

فالنظريات الاجتماعية والسياسية الغربية، قد تكون علمية وصحيحة، إلا أنها تصبح متحيزة (Partiality) وغير موضوعية، بل قد تكون معادية، إن حاولنا الأخذ بها دون تمحيص أو مراجعة، فالواقع الاجتماعي يبقى هو الحَكم دائماً، وقد اعترف العديد من علماء الغرب أن النظريات الاجتماعية الغربية تهيمن عليها العقائدية، ومحكومة باعتبارات أيديولوجية، هذا لا يعني القطعية معها، ولكن يمكن استعمالها كأدوات ومناهج للتفسير والتحليل توظف لدراسة الواقع، دون أن يكون الباحث ملتزماً بالنتائج أو التعميمات التي توصلت إليها هذه النظريات في مجتمعات أخرى.

هذا القول لا ينفي صفة العلمية عن النظريات الاجتماعية بقدر ما أنه يضع "الحقيقة العلمية" في العلوم الاجتماعية في إطارها الصحيح باعتبارها حقيقة نسبية وليست مطلقة، مع أن كارل مانهايم (Karl Mannheim 1893-1947) يثير الشكوك حول "الحقيقة النسبية"، حيث يرى أن الحقيقة إما أن تكون مطلقة أو لا تكون، وحيث أن النظريات

1- هانزموس، الفكر الاجتماعي، مرجع سابق، ص 230، 231 أنظر أيضاً: سوسيولوجيا ماكس فيبر، ص 56.

الاجتماعية في نظره لا تملك الحقيقة المطلقة فهي إذاً مجرد وجهات نظر خاصة بفئة أو طبقة، وبالتالي: "لا يمكنها سوى أن تقدم معرفة نسبية الطابع، أي مرتبطة وظيفياً بالوضع الاجتماعي للطبقات، ومصالحها الاقتصادية والسياسية، ومن ثم فهي معرفة مشوهة".[1]

بل إن هناك من يقف موقفاً متطرفاً في رفضه للنظريات الاجتماعية، من منطلق أن أصحاب النظريات المجردة يقفون عند مرحلة عرض المفاهيم والتصورات بشكل متناسق، ولكنهم لا يكلفون أنفسهم عناء اختبارها واقعياً أو تحقيقها تحقيقاً علمياً استناداً إلى فروض واضحة، ومن هنا يرى جورج هومانز (G. Homans) أن العديد من النظريات السوسيولوجية قد تصلح لأي شيء، ولكنها لا تصلح على الإطلاق في تفسير الواقع الاجتماعي الذي هو هدفها الأول، وهو بعد أن يقابل النظرية الاجتماعية بنظيرتها في العلوم الطبيعية، يخلص إلى القول بعدم وجود نظرية في علم الاجتماع مستوفاة تماماً لشروط العلمية[2].

1- كارل منهايم، من أبرز علماء الاجتماع من المجر ومؤسس علم اجتماع المعرفة وأشهر كتبه (الأيديولوجيا واليوتوبيا) وصدر عام 1929 .

انظر: كارل مانهايم: الأيديولوجيا واليوتوبيا.. مقدمة في سوسيولوجيا المعرفة، ترجمة : د.محمد رجاء الديريني، شركة المكتبات الكويتية، الكويت 1981.

2- G. Homans: Social behaviour, it elementary forms. N.Y, Harcourt Brace and world, P. 10.

openkandil.com

المبحث الثاني

النظرية السياسية (political theory)

المطلب الأول: تعريف النظرية السياسية

النظرية السياسية محل البحث هي نظرية علمية واجتماعية، علمية لأنها تستمد مقولاتها من خلال تطبيق طرق المنهج العلمي من ملاحظة واستقراء ومقارنة وتجريب، واجتماعية لأنها جزء من النظرية الاجتماعية العامة، فعلم السياسة هو علم اجتماعي، والظاهرة السياسية ظاهرة اجتماعية. وعليه، وُلِدت النظرية السياسية في إطار جهد علماء الاجتماع والسياسة لإضفاء طابع العلمية على الدراسات التي تتعلق بالدولة والسلطة وبمجمل الشأن السياسي. فمثلاً عندما نتساءل عن الحرية والمساواة، أو نتساءل إن كان النظام الليبرالي أفضل ليعيش الإنسان بكرامة أو المجتمع الشيوعي... الخ، فإن عدنا للدين والماضي للإجابة يكون ذلك تفكيراً سياسياً دينياً غيبياً، وإن أعطينا إجابة تعتمد على ما يجب أن يكون، أو مستخرجة من مقولات مسبقة يكون ذلك أيديولوجيا سياسياً، وإن وضعنا الإجابة ضمن منظومة قيمية أخلاقية استنباطية، نكن أمام الفلسفة السياسية، أما إن حاولنا الإجابة من خلال تحليل الواقع وإجراء مقارنات، والبحث استقرائياً عما يريده الجمهور، نكون في طور صياغة نظرية سياسية، وكما سنرى لاحقاً قد تحدث تقاطعات بين هذه المنظومات الفكرية.

obeikandl.com

ومع ذلك فإن العلماء يستعملون مصطلح النظرية السياسية أحياناً بمعان شتى، فمنهم من يدرج تحت عنوان النظرية السياسية كل ما كتب حول الحياة السياسية، ما يخلق تداخلاً ما بين النظرية السياسية وتاريخ الفكر السياسي، بمعنى أن النظرية السياسية تأخذ مدلول التنظير السياسي بالمعنى الدارج للنظرية- أي التفكير والمنظومات الكلامية- وآخرون لا يميزون ما بين النظرية السياسية وعلم السياسة، فإريك فوجلين (Eric Voeglin) لا يضع تمييزاً ما بينهما، "فالنظرية عنده تعني فكراً نقدياً عن السياسة، والذي بدونه لا يمكن أن يكون هناك علم سياسة [1].

هذه الصعوبة في حصر تعريف مجال النظرية السياسية نلاحظه من خلال طرق تدريسها في الجامعات فبعض الجامعات تُدرِّس تحت عنوان النظرية السياسية موضوعات سياسية قد تنتمي لعلم السياسة أو لعلم الاجتماع السياسي أو لتاريخ الأفكار السياسية أو للفلسفة السياسية، كموضوع العدالة أو المساواة أو الديمقراطية أو العنف السياسي... الخ، وبعضها يستعمل مصطلح الفلسفة السياسية بديلاً عن النظرية السياسية، كما هو الحال في فرنسا حيث يتم استخدام مصطلح "الفلسفة السياسية" (Philosophi Politique) للإشارة إلى النظرية السياسية. فالموضوعات المدرجة في الجامعات الفرنسية تحت مسمى "الفلسفة السياسية" (Philosophie Politique) تدرجه الجامعات البريطانية تحت مسمى "النظرية السياسية" (Political Theory). أما في كثير من الجامعات، فهناك فرق ما بين الفلسفة السياسية والنظرية السياسية، كما يوجد فرق ما بينهما من جهة وتاريخ الفكر السياسي من جهة أخرى، مع أن البعض يرى أن الفرق في المسميات لا يعود

1 – محمد نصر مهنا، النظرية السياسية والسياسة المقارنة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص16.

لاختلاف الموضوعات، بل لاعتبارات منهجية ولأجل تقسيم مريح لعالم الأفكار يسهل دراستها وتدريسها.

وفي جميع الحالات ظهرت النظرية العلمية السياسية متواكبة مع ولادة علم السياسة، هذه الولادة هي في الوقت نفسه اللحظة التاريخية التي تحررت فيها السياسة من أسر الفلسفة ومقولاتها المسبقة. دون تجاهل فضل الأولين في وضع نظريات سياسية أو فلسفة سياسية كأرسطو وأفلاطون وأبن خلدون والفارابي... الخ، فالواقع هو الرحم الذي منه ولدت النظرية السياسية، وليس العقل المجرد للفيلسوف. في هذا السياق لا نستغرب كون العديد ممن وضعوا نظريات سياسية لم يكونوا فلاسفة، ولا حتى علماء سياسة، بل كانوا أناساً عركتهم السياسة كواقع مأزوم، فجون لوك كان طبيباً، ومونتسكيو قاضياً ورجل قانون، وجان جاك روسو كان كاتب مقال وقصاصاً، وكان سبنسر مهندساً، وستيوارت مل كان موظفاً في شركة الهند الشرقية... الخ.

ولكن هذا لا يعني أن إضفاء صفة الموضوعية والعلمية على النظرية السياسية، أنها متطابقة مع الواقع، أو أنها نتيجة حتمية للتجريب السياسي، فهناك دائماً فجوة ما بين المقولات النظرية والواقع، ولا توجد نظرية علمية متطابقة تماماً مع الواقع- سبقت الإشارة إلى ذلك-. نعم النظرية العلمية السياسية تؤسَّس من الواقع، ولكنها تكون في علاقة جدلية مع الواقع، تؤثر فيه ويؤثر عليها، تطوره ويطورها، وفي هذا السياق يرى فوجلين أن النظرية السياسية: "علم تجريبي Experimental منظم يقوم على الخبرة الكلية للكائن البشري الموجود، ومهمتها صياغة مشاكل التنظيم تجريبياً ونقدياً، والتي تشتق من الأنتربولوجيا الفلسفية" [1]. المقاربة نفسها للنظرية السياسية نجدها عند هيرسون

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 61.

Lawrence J. R. Hurson، الذي ينظر إلى النظرية السياسية كمشروع ذهني يمكن ربطه بدائرتين متقاطعتين من الأفكار التي تتقابل في جملة واحدة مؤداها: "أن النظرية هي مجموعة من الملاحظات أو التأكيدات المرتبطة منطقياً بعضها بعضاً، والقائمة على أساس أمبيريقي- تجريبي-، وإن إحدى هاتين الدائرتين تسمى عادة بـ"النظرية الفرضية" لأنها تقيم فروضاً، على حين تسمى الأخرى بـ "النظرية الوصفية"، ولكل من هاتين النظريتين أساسها العقلي التقليدي الخاص بها، وكذلك أسلوبها البحثي أو المنطقي الذي يصاحبها[1].

أما جيمس دورتي James E. Dougherty، وروبرت بفالتسغراف Robert L. Pfaltzgraff Jr.، فقد استعرضا المعاني الكثيرة للنظرية السياسية في العلوم الاجتماعية بشكل عام وهي:

1- نظام استنتاجي (Deductive System) يقدم مجموعة متماسكة منطقياً، وليس بالضرورة أن تكون مقولات النظرية متطابقة مع الواقع، ولكنها تصلح للمقارنة مع ما هو قائم. وفي الحالة الأخيرة تتشابه مع النماذج المثالية لماكس فيبر.

2- إطار مفهومي أو نظام للتصنيف، يسمح بترتيب ودراسة معلومات وبيانات بشكل منظم وعقلاني.

3- قد تكون النظرية مجموعة من الفرضيات حول السلوك السياسي، يتم التوصل إليها بالاستقراء (Induction) من دراسات تجريبية أو دراسات مقارنة إن استحال التجريب.

4- النظرية بمعنى مجموعة من البيانات أو التصريحات حول السلوكية العقلانية المرتبطة بعناصر القوة، ويطلق عليها النظرية الواقعية.

2- ج. س. هيرسون، سياسات وأفكار: دراسة علمية تحليلية لمفهوم النظرية السياسية الاجتماعية، مع تطبيقاتها على واقع السياسة الأمريكية العامة، (مكتبة الأنجلو المصرية، 1987) ص: 18.

openkanal.com

5 – قد تكون النظرية ذا طابع أخلاقي لا ترتبط بالسلوك الواقعي بقدر ما تعبر عما يجب أن يكون وتسمى في هذه الحالة بالنظرية المثالية، فالنظرية هنا هي مجموعة من القيم وقواعد السلوك والمبادئ التي تدل على ما يجب أن يكون عليه السلوك السياسي.

6 – وأخيراً، النظرية، كمجموعة اقتراحات عملية لرجال الدولة والمسئولين، وهذه الاقتراحات والإرشادات تكون إما بمثابة مسلمات حول النظام الدولي وشكله وبنيته، وما يترتب على ذلك من سلوكية سياسية معينة عند رجل الدولة لتحقيق أهداف معينة، أو تكون مجرد توصيات سياسية تصلح للاسترشاد بها.[1]

هذا التعدد الخصيب في تعريف النظرية السياسية هو الذي يساعد على تطور الفكر السياسي وعلم السياسة، كما انه يتوافق مع الديمقراطية التي تفسح المجال لحرية الرأي والفكر، كما أن هذا التعدد يفسح المجال لإعمال قانون البقاء للأصلح الذي يطبق في الطبيعة على النظريات السياسية، فالنظرية القادرة على التعامل مع الواقع وفهمه وتغييره والقادرة على تكييف مقولاتها مع مستجدات الواقع تكون فرصها في الاستمرارية والدوام أكثر من النظريات الجامدة المنغلقة حول نفسها والعاجزة عن تفسير الواقع أو التكيف معه، فهذه الأخيرة ستكون مجبرة على إخلاء الميدان للأولى. النظرية السياسية العلمية من هذا المنطلق هي ذات القدرة على الربط ما بين الماضي والحاضر واستشراف آفاق المستقبل، أو بشكل آخر قادرة على التحرر من أسر التاريخ والأسطورة والفلسفة والغيبيات، القدرة على الضبط في الحاضر والتنبؤ للمستقبل من أهم خصائص النظرية السياسية.

لقد تراجعت النظرية الماركسية على الرغم من اتساق مقولاتها، وسقط الاتحاد السوفييتي على الرغم من أنه كان قوة عسكرية جبارة، وهذا السقوط يعزى إلى أن النظرية

---

1 – ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، ص:161985

opelikanal.com

الشيوعية لم تتمكن من تطوير نفسها لتجيب على تحديات العصر ومتطلبات الحياة للمواطن السوفييتي، وبقي الماركسيون كلما واجهوا مشكلة اجتماعية، يرجعون إلى ما قاله ماركس ولينين، مع أن هؤلاء قالوا ما قالوه في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وما قالوه يتعلق بواقع المجتمع آنذاك، إلا أن الحياة ليست جامدة، بل هي في تطور مستمر وعلى النظرية أن تتطور معها، ومن هنا لا نستغرب أن قوة النظرية الليبرالية وقدرتها على الصمود لا يعود فقط إلى كون أصحابها متقدمين تكنولوجياً وعسكرياً، بل إلى قدرتها علي تطوير مقولاتها في شتى المجالات- السياسة والاجتماع والاقتصاد والعلوم- لتلاحق الوتيرة السريعة لتطور الحياة.

قد يحاجج البعض بالقول: ولماذا نظريات سياسية ما دمنا نعيش في ظل مؤسسات سياسية؟ ولماذا ننشغل بنظرية العدالة ما دام هناك نظام قضائي؟ولماذا ننشغل بنظرية الحرية والمساواة ما دام يوجد قانون وسلطات تشريعية تضمن الحرية والمساواة؟ ولماذا ننشغل بنظرية الديمقراطية ما دمنا نعيش في نظم سياسية تفرض شكل الديمقراطية الذي تريده؟ والتساؤلات نفسها يمكن أن تطرح بالنسبة للسلطة والعنف السياسي والدولة... الخ.

إن مبرر وجود نظريات سياسية يعود لاختلاف الناس حول شرعية المؤسسات القائمة، ومحاولة كل فاعل سياسي إضفاء شرعية على سلوكه من خلال الأيديولوجيا والدين والتاريخ، بل والأسطورة أحياناً، فتأتي النظرية السياسية كمقولات مستمدة من الدراسة العلمية الممنهجة لواقع لتحرر العقل السياسي من كل ذلك، ولتجعل الناس أكثر فهماً للواقع وأكثر قدرة على تفسيره بل ونقده، ومن هنا فالنظرية السياسية غالباً نظرية نقدية.

لا يعني ذلك أن النظرية السياسية مجرد مفسرة للوقائع وناقدة لها، بل لها علاقة، فالمفاهيم والمصطلحات أو بالخطاب السياسي، فمفاهيم مثل العدالة والحرية والعنف السياسي والديمقراطي تحتاج لتبيان وتفسير كمفاهيم مجردة بغض النظر عن تطبيقاتها على أرض الواقع، وهذا ما يجعل النظرية السياسية تلتقي أحياناً مع الفلسفة السياسية، فكل مصطلح سياسي واجتماعي إلا وله بعد فلسفي. أيضاً يمكن التعامل مع النظرية السياسية كتقنية تحليل، وبالتالي يمكن استخدامها سواء للدحض أو التأييد، وهذا ما يجعلها محايدة.

من هنا تبرز إحدى مهام النظرية السياسية، وهو دحض وإبعاد الأوهام الشعبية والأفكار المضللة والأحكام والأفكار المسبقة والسلوكات السياسية بحكم العادة التي تهيمن على عقول الجماهير الشعبية... الخ، والتي يزرعها في عقولهم رجال السياسة، وكل طامع في السلطة أو وارث لها. ومن هنا فكثير من أصحاب النظريات السياسية تعرضوا للمعاناة لأنهم كشفوا زيف الواقع.

تقع النظرية السياسية موقعاً وسطياً ما بين رؤية وتفسير السياسيين للظواهر السياسية، ورؤية وتفسير رجال المبادئ والمثل والأيديولوجيا لها، ففيما ينحو الأولون لتبرير الواقع مدفوعين بالمصلحة أو البراغماتية السياسية، وفيما ينحى رجال المبادئ والأيديولوجيا لتفسير الظواهر السياسية انطلاقاً من المثل والقيم، تسعى النظرية السياسية لتحليل الظواهر السياسية متحررة من الاعتبارين السابقين، فلا تدافع عن الواقع بالمطلق ولا تدافع عن المثل والقيم بالمطلق، إنها مجرد مفسرة للظاهر السياسية. لا يعني هذا أن النظريات السياسية على الدرجة نفسها من الموضوعية والحيادية العلمية، فلا يوجد عالم أو مفكر سياسي يخلو من شيء من المصلحة أو الأيديولوجيا، وبالتالي إن انحازت النظرية للواقع سمّيناها نظرية واقعية، وإن انحازت للمثل والقيم سمّيناها نظرية مثالية.

المطلب الثاني: النظريات السياسية تعبير عن الطبيعة البشرية والثقافة السياسية

إن كان من المهم أن نعرف ما هي النظرية السياسية، فإن الأهم ماذا نريد من النظريات السياسية ومن السياسة بشكل عام؟ ذلك أن علم السياسة، وكل العلوم، لم تعد مجرد رياضات عقلية، أو معرفة من أجل المعرفة، بل أدوات ومناهج توظَّف لخدمة المجتمعات وتقدُّم البشرية، وبالتالي فالحكم على نظرية ما لا يكون من خلال الحكم على اتساق مفاهيمها، بل من خلال قدرتها على التعبير عن الواقع وتغييره أو المساعدة على ذلك. أيضاً الحكم على نظام سياسي ما، لا يكون من خلال ما يقول ويرفع من شعارات، بل من خلال علاقته بالمجتمع وخدمته له.

فحيث أن السياسة فن إدارة الدولة والسلطة، وحيث أن السلطة هي حكم البشر للبشر، وحيث أن البشر ليسوا ملائكة، فلا ننتظر أن يكون الحكام ملائكة، ولكن من المهم أن يمارس الحكام السلطة بما يحفظ التوازن بين المصالح والقوى المتعارضة داخل المجتمع وبما يحافظ على المصلحة الوطنية، داخلياً من خلال خلق توافق وتراضٍ وتعايش سلمي، بين مكونات المجتمع، وخارجياً بما يحمي الأمة من التهديدات الخارجية. هذه هي الوظيفة التي يجب أن يضطلع بها الحكام، والذين هم بشر لديهم نوازع خير ونوازع شر. ولكن ما الذي يضمن أن الحكام سيؤدون وظيفتهم بما يخدم المصلحة العامة؟ وهل يمكن للحكام أنفسهم أن يُغلِّبوا نوازع الخير عندهم على نوازع الشر؟وما ضمان ذلك؟

هذه الأسئلة هي الأساس الذي شغل كل المفكرين الذين وضعوا نظريات سياسية، وهي الأسئلة التي يقوم عليه علم السياسة وفلسفة السلطة، أية سلطة كانت، من سلطة رب الأسرة إلى السلطة السياسية للدولة، إلى سلطة الشرعية الدولية، وهي أسئلة إشكالية، حتى تعريف علم السياسة بأنه علم الدولة والسلطة أو فن إدارة الدولة، لم يُجِب بوضوح

عن هذه الأسئلة، حيث أن هناك عشرات (النظريات) السياسية المتصارعة التي تحاول تفسير الفعل السياسي، كما أن علم السياسة لا يتضمن حكماً قيمياً مسبقاً عن السياسة لأنه لا يختص بالغايات التي يصبو إليها البشر، بل بأدوات ومناهج التحليل والفهم التي تساعدهم على تلمس طريقهم نحو هذه الغايات. صحيح أن الديمقراطية أضفت النسبية على الحقيقة السياسية وبعض الأنسنة على الممارسة السياسية مقارنة بالأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية، كما جسرت الفجوة ما بين الحاكمين والمحكومين، ولكن الديمقراطية بحد ذاتها أصبحت إشكالاً في بعض المجتمعات، ففي بعض المجتمعات لم تستطع تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكّنت أصحاب النوازع الشريرة من توظيفها لمصلحتهم، حيث أصحاب المليارات ومن يقتاتون من صناديق القمامة يتجاورون في البلد الديمقراطي نفسه، وفي مجتمعات أخرى لم تتمكن الديمقراطية من حل إشكال التوافق والتراضي الداخلي بشكل تام، فديمقراطية باكستان لم تحمها من الحرب الأهلية مثلاً، ولا ديمقراطية إسرائيل خلصتها من العنصرية، وفي الوقت الذي كانت دول الغرب بدءاً من منتصف القرن التاسع عشر تبني الأنموذج الحديث للديمقراطية، وتتغنى بحقوق الإنسان وبشعارات الحرية والمساواة والعدالة، كانت في الوقت نفسه تبسط سيطرتها الاستعمارية على القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وفي الوقت نفسه الذي تتغنى به أمريكا بالديمقراطية، فإنها تخوض أبشع الحروب في العراق وأفغانستان. إن حفاظ أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على تقدمهم المادي غير منفصل عن نهب ثروات الجنوب والعلاقات غير المتكافئة مع دول الجنوب.

إذاً، وكما ذكرنا، فحيث أن السلوك البشري، سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، حالة مركبة ومعقدة من الأخلاق والقانون والعنف والإرهاب والإجرام والحب

والكراهية والأنانية.. الخ، فإن السلطة أو من يريد أن يحكم البشر في المجتمع الوطني أو ما بين المجتمعات عليه أن يكون مدركاً لهذه الحقيقة، وان يتصرف على أساسها، فالسياسة تعبير سلطوي مكثف عن الطبيعة البشرية وعن الثقافة السياسية معاً، حتى عندما سئل ونستون تشرشل عن الديمقراطية، قال: إنها النظام السياسي الأقل سوءاً. وهو اعتراف ضمني بأنه حتى الديمقراطية بها أخطاء وتجاوزات.

قبل حوالي ألفين وأربعمائة عام، شبّه أفلاطون (Plato 428 / 347 ق.م) السياسة والسلطة بالإنسان، فكما أن الإنسان له قوة شهوانية وقوة غضبية وقوة عقلية، والإنسان العاقل هو الذي يوفق بين هذه القوى، كذا الأمر مع الدولة، فالدولة الناجحة هي التي تستطيع التوفيق بين قوى المجتمع المتعارضة، أما العلامة اتبن خلدون (1332 – 1406م) فقال إنه بسبب الاستعصاء في الطبيعة البشرية، فلا بد للبشر من وازع يزع بعضهم عن بعض، وهذا الوازع- السلطة أو الحاكم- لا بد أن تكون قوته متفوقة على قوة بقية قبائل المجتمع، وحتى عندما تحدث عن مواصفات الخليفة في المجتمع المسلم، فقد مزج ما بين صفات العدل والحكمة ومواصفات القوة والدهاء. ولكن يعود الفضل لميكيافيللي (Niccolò Machiavelli 1469–1527) وخصوصاً في كتابه "الأمير". فميكيافلي، وإن كان جرد السياسة من الأخلاق معتبراً أن الغاية تبرر للحاكم أية وسيلة كانت، وهو ما كان محل انتقاد في عصره، إلا أن ما قال به يعد أفضل تعبير وتوصيف للسياسة المعاصرة، حتى يمكن القول إن السياسة منذ عصره حتى الآن تسير على هدى كتاباته، بل حتى الديانات السماوية والأنبياء الذين تحولوا لقادة سياسيين لم يكن سلوكهم وفهمهم للسياسة بعيداً عن ذلك، فلم يحصل وأن تمكن أي رسول أو نبي من سوس كل الناس في

طريق الحق كما تقول رسالتهم السماوية، حيث كان لهم من المعارضين والمعادين أكثر من المؤيدين والتابعين. إنها الطبيعة البشرية، والسياسة تعبير سلطوي مكثف عن هذه الطبيعة.

لا يعني هذا أن السياسة مجردة من كل أخلاق وأنه يجوز للسياسي فعل كل شيء، بل ما نرمي إليه هو الابتعاد عن الطوباوية والتفسيرات الغيبية واللاهوتية للسلوك السياسي، والتعامل مع السياسة من منظور تاريخي واقعي، ولكن عقلاني وعلمي في الوقت نفسه، لأن التاريخ في عالمنا العربي تحول إلى أسطورة بسبب ما أُلصِق به مما ليس منه، وبسبب تحوله إلى تاريخانية غائية تخفي عيوب الحاضر، أو تضفي شرعية على ما هو غير شرعي من نخب وأيديولوجيات، والواقعية في زماننا العربي الراهن تُفَسَّر دائماً بالاستسلام والرجعية إن لم يكن أكثر من ذلك، والعقلانية قد تصبح تهمة من طرف من يرون أن هناك ما هو فوق العقل البشري، وإن كان صحيحاً وجود ما هو فوق العقل البشري، إلا أنهم يفسرونه انطلاقاً من عقولهم البشرية المريضة والمتخلفة، فيتم إحلال (عقلانية) غير عاقلة محل العقلانية العلمية والموضوعية.

المطلب الثالث: تصنيفات النظرية السياسية

علاقة النظرية بالواقع والتباس مفهوم النظرية في العلوم الاجتماعية، وخصوصاً السياسية، كان وراء تعدد تصنيفات النظرية السياسية، بتعدد المواقف الفلسفية لأصحابها. وقد تعززت الخلافات مع ظهور عدد من السلوكيين المتأثرين بالفلسفات الوضعية والوضعية المنطقية، فحيث أنه يصعب التحقق من صحة المقولات والظواهر السياسية في حدود الخبرة الحسية، فإن ما يسمى بالنظرية السياسية ما هي إلا فلسفة سياسية، ومن هنا طالبوا بالتمييز ما بين النظريات التي تعتمد على التجريب، أي تبنّي مقولاتها من خلال

استقراء الواقع، والفعل والانفعال به، والنظريات القيمية- المستمدة من القيم المجردة المنفصلة عن الواقع، فالأولى هي النظرية العلمية الحقيقية التي تقف على قدم المساواة مع النظريات في العلوم الطبيعية والرياضية. ومن هنا ظهر التمييز ما بين النظريات التجريبية والنظريات المعيارية.

هذا الفصل ما بين الواقع والممارسة على مستوى تصنيف النظريات السياسية، وجد معارضة من بعض المختصين الذين يقولون إنه دَرج على إعطاء النظرية السياسية أحد المعنيين، دون الفصل التام بينهما، أو وضع أحدهما في مواجهة الآخر كما فعل السلوكيون. المعنى الأول: هو دراسة تطور الأفكار السياسية منذ أفلاطون وأرسطو إلى اليوم، مع دراسة الظروف التي أنشأتها، وتأثير النظرية على الممارسة السياسية، أما المعنى الثاني: فهو الاقتصار على الدراسة المنهجية للمؤسسات والسلوك السياسي في العالم المعاصر ومحاولة التوصل إلى تعميمات بواسطة طرائق المنهج العلمي، دون إصدار أحكام قيمية ومعيارية.

وهكذا نلاحظ الكتّاب وعلماء السياسة الذين أخذوا بالمعنى الأول للنظرية السياسية، يقتصرون في تناولهم للنظرية السياسية على الدراسة النظرية النقدية لنتاج المفكرين السياسيين عبر التاريخ، وقد ساد هذا التصور خلال الثلاثينيات، ومن بين الكتاب المتأثرين بهذا النهج نجد جورج سباين في كتابة "تاريخ النظرية السياسية"، وفي الاتجاه نفسه يذهب آخرون في دراستهم للنظرية السياسية إلى الاقتصار على شرح وتوضيح معنى أهم المصطلحات والمفاهيم السياسية المتداولة في الحقل السياسي اليوم، كالديمقراطية والحرية والسلطة والحرية والدكتاتورية... الخ.

أما الكتّاب المتأثرون بالمدرسة السلوكية، فاعتبروا أن النظرية السياسية هي تلك التعميمات والأحكام العامة التي تعكس الواقع السياسي، وقد بدا هذا التيار بالظهور مع

تزايد النقد لإطلاق صفة نظرية سياسية على مجرد دراسة تاريخ الأفكار السياسية، أو على أحكام قيميَّة حول الشأن السياسي، حتى قيل إن كل ما كُتب تحت عنوان نظرية سياسية لا يستحق هذا الاسم، وإنه قد حان الوقت للتمييز بين النظرية السياسية الحقيقية وتاريخ الفكر السياسي. مع تراجع التيار السلوكي في العلوم السياسية والاجتماعية، ومنذ الثمانينيات من القرن العشرين، أصبح مفهوم النظرية يقوم على نظرة متوازنة تجمع ما بين الفكر الوصفي التفسيري والواقع الحسي، "أي بمجال الوصف والتفسير ومجال الإرشاد والتقويم".[1]

هذا التوجه الجديد الذي يرفض الفصل بين النظرية والممارسة، تبلور فيما بعد على يد مجموعة من المفكرين الذي وضعوا ما سمي بالنظرية السياسية النقدية Critical Theory of Politics، والسمة البارزة لهؤلاء المفكرين هي رفض التسلط الفكري للنظريات البرجوازية التي تقدس المشروع الثقافي الغربي، وعلى هذا الأساس "فإن دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية يجب أن تعتمد على مفهومين رئيسين، الأول هو الكلية أو الطابع الكلي في التحليل، والثاني هو التاريخية، أو النظر إلى الظاهرة في سياقها التاريخي. والنتيجة التحليلية هي أن المجتمع يتغير ويمر بتحولات تاريخية لا نهائية وغير مقيدة المدى والنطاق، وأن التناقضات الاجتماعية هي التي تُسير وتدفع حركة المجتمع وعجلة التاريخ البشري، فليس هناك إذاً حتمية جامدة أو حدود نمطية لمسارات التطور الاجتماعي. ولهذا نجد أن النظرية تتهم كلا من النظريات المعيارية والنظريات الأمبريقية بأنها تنحصر في تبرير الوضع القائم، وأنها أقل تحررية، وسعة أفق في فهم الحاضر واستشراف المستقبل".[2]

---

[1]- موسوعة العلو م السياسية، مرجع سابق، ص: 105.

[2]- المصدر نفسه، ص: 108.

تعددت تصنيفات النظرية السياسية، بتعدد المفكرين وتعدد العلوم السياسية، ويمكن القول إن غالبية علماء السياسة، وبغض النظر عن مجال تخصصهم، يعتمدون التصنيف الآتي للنظرية السياسية:

أ- النظرية المثالية .

ب- الواقعية السياسية.

ج- السلوكية.

د- نظرية النظم .

ه- ما بعد السلوكية.

و- الواقعية الجديدة.

وفي العلاقات الدولية، والعلاقات السياسية علم سياسي، يضع المؤلفان المشار إليهما أعلاه، جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، تصنيفاً للنظريات المستعملة في هذا الميدان، وهي[1]:

أ- النظرية المثالية

ب- الواقعية السياسية.

ج- نظرية النظم.

د- نظريات الصراع التقليدية.

ه- النظريات الاقتصادية لتفسير الإمبريالية والحرب

---

1 - جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985.

obeikandl.com

و- نظريات الصراع الكبرى:الردع النووي ومراقبة التسلح.

ز- نظريات التكامل الدولي.

ح- نظريات اتخاذ القرار.

ط- نظرية اللعب أو المباراة.

أما ستانلي هوفمان، فيضع تقسيماً ثنائياً للنظريات وهو[1]:

أ- النظرية الفلسفية والنظرية التجريبية.

ب- النظرية العامة والنظرية المتوسطة أو الجزئية.

ج- النظرية الاستنتاجية والنظرية الاستقرائية.

ودون تناقض مع النظريات السابقة، ولاعتبارات منهاجيه وتخصصية، نجد نظريات للديمقراطية وأخرى للدولة، فأندرو فنسنت وضع تصنيفاً خاصاً بنظرية الدولة، وهي الآتي[2]:

أ- نظرية الحكم المطلق أو الاستبدادية Absolutism، وهي حكم الشخص الواحد أو الحكم الشمولي.

ب- النظرية البنائية .وهي عكس الأولى، وتقوم على الدستور والحكم المقيد.

ج- النظرية الأخلاقية، وجاءت كنقيض للنظريتين السابقتين، وروادها من الألمان حيث نشأت بعد الثورة الفرنسية وأثرت على الفكر السياسي في كل أوروبا، وأهم روادها هيغل (George Wilhelm Friedrich Hegel 1770-1830)، الذي اعتبر أن الدولة قدر

1- المرجع نفسه، ص:18.

2- أندرو فنسنت، مرجع سابق، 71.

obeikandl.com

الإنسانية، والدولة والأفراد يشتركون في الجوهر والأهداف، وبالتالي يجب النظر إليها باحترام والعمل على أن تبقى قوية.

د- النظرية الطبقية في الدولة، ويقصد بها النظرية الماركسية بمختلف تياراتها الفكرية، وقد أشرنا إليها سابقاً.

ه- النظرية التعددية في الدولة، وهي أقرب إلى التيارات الفكرية منها إلى النظرية المتماسكة، وأحياناً تتقاطع مع البرجماتية السياسية وحتى مع الفوضوية، وهي نظرية تُعلي من شان الفرد والتعددية داخل المجتمع، فهي تربط الفرد بالفئات الاجتماعية أكثر مما تربطه بالدولة أو السلطة، ومن هنا فهي تؤمن بالتعددية السياسية والاجتماعية والثقافية.

في السياق نفسه، تُنسب النظرية السياسية أحياناً لأيديولوجيا أو عقيدة سياسية للقول بالنظرية الليبرالية، أو النظرية الماركسية، أو الفاشية والنازية... الخ، وأحياناً تنسب لدين كالقول بالنظرية السياسية في الإسلام، أو النظرية السياسية في العقيدة المسيحية خلال القرون الوسطى. وتطرح علاقة النظرية السياسية بالديانات إشكالات كبيرة من ناحية منهجية وابستمولوجية، حيث يؤسس الدين على الإيمان بأفكار مسبقة، فيما تؤسس النظرية السياسية وتستمد مقولاتها من الواقع. فعند المسلمين يوجد خلاف حول القول بوجود نظرية سياسية إسلامية، ففيما يقول البعض بوجود هذه النظرية، وهي مستمدة من الشورى والإمامة أو الخلافة، يرفض آخرون هذا التأويل للنص المقدس، ويقولون إن

النص المقدس- الإسلام والسنة- لم يضعا نظرية سياسية، وإن هذه النظرية وضعية لم يؤسسها نص، بل صاغها تراكم تاريخي بدأ منذ اجتماع السقيفة، واستمر حتى اليوم [1].

المطلب الرابع: خصائص وأهداف النظرية السياسية

أولاً: خصائص النظرية السياسية

انطلاقاً من العلاقة الجدلية ما بين الفكر والواقع، فإن ولادة النظرية السياسية لم يكن أمراً سهلاً، بل كانت ولادة عسيرة، فهي ولدت ضمن المعاناة ووسط أوضاع مأزومة، ويمكن القول: إن غالبية النظريات السياسية كانت نتاج لأزمة سياسية ما، تعصف بالمجتمع، وتفرض تحدياً على علماء السياسة وعلى المهتمين بالحياة السياسية، وتحفز عقولهم للبحث عن مخرج للأزمة، بمعنى أنها تأتي استجابة لتحدي الواقع، فنظريات الديمقراطية والسلطة، ومفاهيم الحرية والمساواة عند أفلاطون وأرسطو، جاءت كردّ على تحدي الأزمة التي بدأت تعرفها الديمقراطية الأثينية منذ القرن الخامس قبل الميلاد- تحديداً بعد هزيمة أثينا أمام إسبرطة-، ونظرية العقد الاجتماعي، التي دشنها توماس هوبس، انبثقت في عقله نتيجة الأزمة العاصفة والحرب الأهلية التي كانت تمر بها بلاده إنجلترا نتيجة الصراع بين حكومة كروميل وآل ستيوارت، والنظرية الماركسية جاءت كردّ فعل لما كان يعتقده كارل ماركس، أزمة النظام الرأسمالي.. الخ. وهذا أمر مفهوم حيث يلاحظ أنه في مراحل الركود

[1]- انظر حول الموضوع: عبد الجواد ياسين، السلطة في الإسلام، نقد النظرية السياسية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009.

السياسي والمجتمعي والاستقرار بشكل عام تقل عملية إنتاج النظريات والأيديولوجيات، لأن الإنسان يكون مطمئناً على وضعه وبالتالي لا ينتابه قلق السؤال الذي يدفعه إلى البحث عن بديل للواقع، فالنظريات هي نتاج حالة قلق على الحاضر وتخوف من المستقبل.

في كثير من الحالات يكون إنتاج النظريات عملاً مقصوداً من علماء مختصين في العلوم السياسية، بمعنى أن ينكبّ عالم أو مجموعة من العلماء على دراسة ظاهرة سياسية ما موظِّفين تقنيات وأدوات البحث العلمي ليخرجوا لنا بنظرية سياسية، ولكن في أحيان أخرى لا تُنتَج النظرية السياسية من جانب علماء مختصين، ولا تكون نتيجة بحث مقصود وموجه، بل تأتي بشكل طبيعي ومنطقي من خلال ممارسة رجال السياسة، بمعنى أن الممارسة السياسية تستدعي تلقائياً من يعبر عنها مفاهيمياً، فتكون هذه التعبيرات أو الصياغات العقلية هي النظرية السياسية، وسواء كان الأمر مقصوداً ومخططاً، وسواء سبقت النظرية الممارسة أو العكس- مع أن هناك علاقة جدلية بين الفكر والممارسة- فإن النظرية السياسية العلمية هي نتيجة منطقية لتطور المعرفة الإنسانية وتطور الفكر الإنساني، فحيث أن الحياة تتطور والمعرفة الإنسانية تتطور والعقل الإنساني يتطور ويصبح أكثر نضجاً مستفيداً من التجارب السابقة، فلابد أن تكون الصياغات العقلية (النظريات السياسية) الجديدة عن حول الواقع أكثر نضجاً وعلمية.

لأن النظرية السياسية فكر علمي وممنهج، فلا بد أن تتوفر على خصائص تميزها عن المنظومات الفكرية الأخرى، وهذه الخصائص هي:

أولاً: دقة ووضوح مفاهيمها، ذلك أن وضوح مفاهيم النظرية يساعد على فهمها، بحيث لا يقع القارئ أو المتعامل معها في اللبس. والنظرية الجيدة هي الأكثر قدرة على توحيد أكبر عدد من المفاهيم السابقة المستعملة في مجال تخصصها.

ثانياً: أن تكون الافتراضات (Assumptions) التي تعتمد عليها النظرية عقلانية ومنطقية، وليست خيالية، ويجب أن تكون مبنية على بحوث سابقة.

ثالثاً: أن تتميز بالبساطة دون ركاكة أو تسطيح، بحيث تُوصِلُ ما تريد دون عناء من المتلقي. وليس صحيحاً أن تعقد المصطلحات وصعوبتها مقياس على جودة النظرية ومتانتها.

رابعاً: دقتها في التنبؤ، فكلما زادت صحة تنبؤاتها كانت أكثر علمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القدرة على التنبؤ في دراسة الظواهر السياسية أقل مما هو في دراسة الظواهر الطبيعية.

خامساً: أن تكون ذات قدرة عالية على تفسير الظاهرات التي تدرسها، والتفسير الجيد هو الذي يساعد على الفهم.

سادساً: أن تكون قابلة للتجريب واقعياً، وإن تعذر التجريب على بعض الظواهر السياسية، يجب أن تسهل النظرية عملية إجراء مقارنات ما بين الظواهر المتشابهة.

سابعاً: النظرية الجيدة هي التي تحقق منفعة اجتماعية واقتصادية من حيث توفير المال والجهد على الباحثين.

ثامناً: أن تكون أصيلة وليست تكراراً لنظريات سابقة.

تاسعاً: أن تكون أكثر مطابقة للواقع (Relevance)، ولكن ليس بالضرورة أن تتطابق مع الواقع تماماً، فالظاهرات السياسية أعقد من أن تحكمها وتحيط بها نظرية واحدة.

ثانياً: أهداف النظرية السياسية

فحيث أن النظريات السياسية نظريات علمية وليست مجرد رياضة عقلية أو تنظيراً من أجل التنظير، إذاً لا بد أن يكون هناك هدف مقصود من وضعها. يرى غالبية العلماء أن أهداف النظرية السياسية تتقاطع مع أهداف العلم بشكل عام وهي: الضبط والتفسير والتنبؤ. ديفيد سنفر يرى أن للنظرية الاجتماعية وظيفتين أساستين: الأولى، أنها توفر وسيلة منهجية ناجعة لتسجيل ما هو معروف سابقاً. والثانية، توفير الأساس الذي منه يمكن للباحثين الانطلاق للحصول على معرفة جديدة [1]، دون أن يضطروا للرجوع إلى نقطة الصفر.

يمكن القول إن أهداف النظرية السياسية تتلخص فيما يأتي:

أولاً: تساهم في نمو علم السياسة والمعرفة السياسية بشكل عام، بعملها على ضبط المفاهيم السياسية، وعقلنة الخطاب السياسي، وإخراج الفكر السياسي من التعميم والتسطيح وتحريره من الأفكار المسبقة والأسطورية غير المبرهن عليها علمياً.

ثانياً: تمكين الباحثين في علم السياسة من إطار نظري مبرهن عليه علمياً يمكنهم من الانطلاق في أبحاثهم نحو مقاربات جديدة دون الاضطرار للرجوع إلى نقطة الصفر، أي أن النظريات السياسية هي التي تراكم المعرفة العلمية في الشأن السياسي.

ثالثاً: تضع تحت تصرف رجال السياسة، من قادة ورؤساء، خلاصة ما توصل إليه علماء السياسة من فهم للشأن السياسي، الأمر الذي يساعد رجال السياسة على الممارسة على أسس علمية.

رابعاً: تنظم المشاعر الوطنية والعواطف وأشكال العصبيات، وتجعلها أكثر عقلانية وأكثر استجابة لتحديات الواقع.

---

1 – ناصيف حتى، مرجع سابق، ص: 19.

obeikandl.com

خامساً: النظريات السياسية تضع تحت تصرف الباحث خلاصة التفكير الإنساني السياسي، وبالتالي تمكنه من كمّ من المعرفة التي تساعده على استخلاص القوانين والعبر، ما يجعل معرفته للحاضر وقدرته على استشراف آفاق المستقبل أكثر سهولة.

سادساً: تكشف عن أوجه القصور في المعرفة وفي الممارسة السياسية السائدة.

أما بالنسبة إلى مجالات اهتمام النظرية السياسية، فلا نبالغ إن قلنا إن كل مناحي الحياة السياسية هي موضوع للنظرية السياسية، فحيث توجد سياسة توجد النظرية السياسية. ونظراً للتداخل الحاصل ما بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية الأخرى، فقد تشعب مجال عمل النظرية السياسية وتداخل مع علوم أخرى بحيث أصبح للنظرية السياسية اهتمامات سسيولوجية ويتجلى ذلك في نظريات علم الاجتماع السياسي، واهتمامات دينية ويتجلى ذلك في علم الاجتماع الديني، وللنظرية السياسية اهتمامات بالجغرافيا، ومن هنا جاء مصطلح "الجغراسيا" أو الجغرافيا السياسية، أيضاً تهتم النظرية السياسية بعلم النفس ويتجلى ذلك في العديد من النظريات السياسية التي تؤسس انطلاقاً من ربط الممارسة السياسية بالبنية السيكولوجية لرجل السياسة وللمجتمع بشكل عام، فهارولد لاسويل (Harold Laswel 1902-1978) مؤسس علم النفس السياسي مثلاً أقام نظريته السياسية على أسس سيكولوجية، ومما جاء به في هذا السياق: "أن الحركات السياسية تستمد حيويتها من تحويل المشاعر الخاصة إلى الموضوعات العامة" [1]، والمنطلق السيكولوجي للنظرية نفسه نجده عند فلفريدو باريتو(Vilfredo Pareto 1848-1923) في نظريته حول النخبة أو الصفوة.

1- دوارم. م . بيرنز، النظريات السياسية في العالم المعاصر، مرجع سابق، ص:296.

ومع ذلك، تبقى السياسة بمفهومها العام محطَّ اهتمام النظرية السياسية، وحيث أن علماء السياسة عرّفوا هذا العلم أحياناً بأنه علم الدولة، وحيناً آخر بأنه علم السلطة، فقد اهتمت النظرية السياسية بالدولة، وكانت أول نظرية سياسية تدور حول الدولة من حيث أصلها وبنيتها ومصادر شرعية السلطة فيها، ولكن بعد أن أصبح علماء السياسة يهجرون تعريف السياسة كعلم الدول إلى علم السلطة انفتحت النظرية السياسية على آفاق جديدة، بحيث أصبحت تهتم بكل الفئات والمجالات التي تكون فيها علاقات سلطوية أو علاقات تضامن أو صراع- كارل ماركس (Karl Marx 1818-1883) أقام نظريته على قاعدة الصراع، فيما ألكس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) أقامها على قاعدة التعاون والتضامن داخل المجتمع- وبدأت تظهر نظريات سياسية حول السلطة، ونظريات حول النخبة السياسية، وأخرى حول المجتمع المدني، ونظريات حول حقوق الإنسان، وفي السنوات الأخيرة تعددت النظريات السياسية التي تولي اهتماماً بالبعد الديني وبروابط ما قبل الدولة- الطائفية والقبلية- حتى النظريات الكلاسيكية حول الدولة والسيادة أصبحت محل نظر عند المنظّرين السياسيين المحدثين بفعل موجة العولمة المستجدة، وتفكك الأسس التي كانت تقوم عليها نظرية الدولة- الأمة.

ولكن، وحيث أن التنظير جزء من الفكر والتفكير، وحيث أن الفكر الإنساني السياسي موزع ما بين تيارات وأيديولوجيات متباينة بتباين الخلفيات الدينية والسيكولوجية والطبقية وتباين المصالح، فإن النظرية السياسية تتأثر بذلك كل التأثير بحيث نجد نظريات سياسية محافظة وأخرى ثورية أو تقدمية، نظريات سياسية متفائلة وأخرى متشائمة- توماس هوبس في نظريته للعقد الاجتماعي كان يعبر عن نظرة متشائمة حول الطبيعة البشرية، فيما جون لوك ومنتسكيو عبّرا عن نظرة متفائلة حول الموضوع نفسه- نظريات

عنصرية ونظريات ديمقراطية، نظريات براغماتية Pragmatis[1] ونظريات دوغماتية Dogmatism[2]... الخ.

ومن البداهة القول، إن تموقع نظرية سياسية جديدة في فضاء التنظير السياسي وأخذها مكانتها المرموقة لا يتم بسهولة، ذلك أنه من المعروف أن الناس بطبيعتهم يخشون الجديد ويتعاملون بحذر معه، فالتعامل مع شيء تم التعود عليه أسهل من الدخول في مغامرة غير محسوبة مع أفكار وأوضاع جديدة، ومن هنا تواجه النظريات السياسية الجديدة بمقاومات عدة، قد تكون من الثقافة الاجتماعية السائدة، أو من طرف أصحاب المصالح والقوى المتحكمة في المجتمع التي تخشى أن يزعزع الفكر الجديد- وخصوصاً إن تلازم مع ممارسة جديدة- مواقعهم ويهدد مصالحهم، أو من طرف الأيديولوجيات والنظريات السائدة. وهكذا نلمس أن الأفكار الجديدة قد تحتاج إلى حروب حتى ترسخ، فكان للقوة والفتح دور في نشر رسالة الديانات السماوية، والفكر الليبرالي لم يتوطد إلا بعد حروب وصراعات دينية وسياسية، والماركسية فرضت وجودها عبر ثورات دامية، والفاشية والنازية بالحديد والنار تمكنتا من الاستمرار حوالي عقدين من الزمن... الخ.

1- وهي نظرية أو(فلسفة) ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وتقول إن الحكم على الأمور لا يكون من خلال الفكر المجرد أو صحة المقولات، بل من خلال الواقع والمنفعة أو المصلحة التي قد يؤديها الفكر، ومن هنا تسمى البراغماتية بالنفعية أو الذرائعية أي الحكم على الأشياء من خلال منفعتها للناس، ومن مؤسسيها وأشهر أعلامها : تشارلز ساندر بيرس (1839 ـ 1914) ووليم جيمس وجون ديوي.

2- وتعني التعصب الأعمى لفكر أو عقيدة أو رأي بما لا يقبل النقاش، والدوغماتي يتجاهل الظروف والمتغيرات الموضوعية ويُصرّ على رأيه حتى وإن كان الواقع يقول بغير ذلك، والدوغماتية قد تكون بالنسبة لأصحاب عقائد دينية أو أيديولوجيات وضعية ماركسية أو قومية.. الخ.

واليوم تفرض التحولات المتسارعة في العالم وخصوصاً بعد الموجة الثالثة من التحولات العالمية، وانهيار المعسكر الاشتراكي، وانتشار مقولات العولمة، وقوة تأثير ثورة المعلوماتية، واندلاع الثورات العربية... الخ، يفرض كل ذلك تحديات جسام على النظرية السياسية، ويدفع بها إما إلى تحديث وتطوير مقولاتها وأدواتها البحثية، أو على أن تعيش حالة اغتراب في عالم تسيره المصالح وتوازنات القوى. وقد وصل الأمر بالبعض كديفد استون (Easton) والفرد كوبان (Alfred Cobban) إلى الاعتراف بأن النظرية السياسية في حالة تدهور وانحدار مستمرين بل منهم- بيتر لاسليت (Peter Laslett)، من نعى النظرية السياسية[1]، مع أننا نرى أن النظريات السياسية لا تموت، بل تتحول وتتطور، أو تصبح جزءاً من تاريخ الفكر السياسي.

نخلص مما سبق، أن تعريف النظرية السياسية وتطورها لا ينفصلان عن تعريف علم السياسة وتطوره من حيث مجالات تخصصه أو مقارباته للحياة السياسية وما يطرأ عليها من متغيرات. لقد حاول علماء السياسة نمذجة الفكر والسلوك السياسي من خلال نظريات محددة مستمدة من حياة وتجارب الشعوب السياسية، إلا أن هذه النظريات تبقى نسبية زماناً ومكاناً، وبالتالي نسبية الحقيقة، ونسبية في قدرتها على التعميم على جميع المجتمعات ما دامت هذه المجتمعات متباينة في الثقافة والدين والوضع الاقتصادي، وهي محددات تؤثر كثيراً على الحياة السياسية.

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص :79.